(الضوء المنير على المصباح)، تأليف الاسفراييني، محمد بن محمد - ٦٨٤هـ. كتب سنة ١٠٧٠هـ.

١٠٥ ق ١٥ س ٢١×١٥,٥ سم

نسخة حسنة، بأولها نقص، خطها تعليق حسن، طبع الظاهرية (النحو): ٥٨٢ الاعلام ٧: ٢٥٩

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- مختصر المفتاح في شرح المصباح د- اختصار الاسفراييني لكتابة المفتاح في شرح المصباح.


King Saud University 1957



والماضي هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح
وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل في الافعال البناء لان المعاني
الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة
فيها فالجدير ان تبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل
في البناء السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه
موقعه في مررت برجل قام كما تقول مررت برجل قايم ففضل بالحركة على
فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع
لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي لما كانت
مضارعته غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون
بالحركة والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وانما اختيرت الفتحة
من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الا ان يعرض
ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال نحو دعا ورمى والاصل
دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا
وانفتح ما قبلها انقلبت الواو والياء الفا والالف لا يقبل الحركة وكذا
عند لحوق بعض الضماير نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن عند لحوق
هذه الضماير فرارا عن توالي اربع حركات متواليات فيما هو في حكم كلمة واحدة
اعني الفعل والفاعلة اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما عسى يجيء واما الضم

فمع واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كان مدة فما قبلها مضموم ابدا والثاني
ما يتعاقب على اوله الزوايد الاربع وانما اعتقبت هذه الزوايد على اول المضارع
لانه لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن
المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن الغايب او عن الحاضر طلبوا حروفا تدل
على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سننهم في طلب الايجاز فقصدوا
اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم اذ لا يخلو
كلام عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف فحركوها لبنائها للابتداء
واختصوها بالمتكلم لموافقتها اول انا او لانها في الاصل اخف فيستاثر المتكلم
بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اولا تفضي الى الاستبشاع لان
الفاء ربما تقع واوا فلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة
لادى الى اجتماع الامثال وكان يشبه نباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها
كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها للمخاطب
والتانيث لكونها علما للمخاطب والتانيث في الماضي ولم يكن الفرق هنا
باسكانها في احد الموضعين لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يكن ضمها
ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولا كسرها
ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول نعلم بالكسر
ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها وتعينت

للغايب

للغايب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل فقصدوا
الى تتبع الحروف بذلك الموضع النون لانها علامة للمتكلمين في الماضي ولانها اقرب الحروف
شبها من حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت
فلم اختصوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان صيغة المزيد
عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد زمان الماضي
فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة للواحق قوله ويسمى
المضارع وانما سمي المضارع مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه وذلك
من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال واما اللفظ فلموازنته اسم
الفاعل في حركاته وسكناته وحروفه نحو ضارب ويضرب ومدحرج
ويدحرج واما المعاني فمن وجوه احدها انه شايع فيتخصص اعني
انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول
اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شايع في امته
ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك
قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية
والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد العوامل
وثالثها انه بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه
ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم الفاعل

والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصلي
وزيد يصلي واما الاستعمال فمن وجهين احدها وقوعه موقعه
نحو زيد قايم وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كل
واحد منهما نحو ان زيدا لقايم وان زيدا ليقوم فلما اشبه
هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه يسمى
مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم
مكان الجر على ما ستنبيه في موضعه ان شا الله تعالى

قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص للحال يعني
اللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت
اذا كان اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تع
لسوف اخرج حيا ولسوف يعطيك قلنا ان اللام يفيد التوكيد
والحال في الاثنين فقد تجرد بمعنى التوكيد
ونظيره حرف التعريف في الله قوله فانه
يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله ثم
تجرد في النداء للتعويض مضمحلا عنه معنى التعريف

فلهذا

في النداء للتعويض مضمحلا عنه معنى التعريف فلهذا اجتمع ندا وه مع ان الجمع بين
التعريف وحرف النداء ممتنع والهمزة فقطع همزته نحو يا الله قوله والثالث الموقوف
الآخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة الامر للمخاطب يوخذ من المستقبل لمخالفة
بين صيغتهما الا ان تحذف الزوايد ثم بعد ذلك ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة
الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا تتركه على حاله فتقول
من تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب هذا معنى
قوله اشتقاقا على طريقة افعل اي تشتق من مضارعه كاشتقاق افعل واما قولهم
في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم
فحذ وا باب الامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي
وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا من اجتماع الهمزتين في فعل
المتكلم نحو اكرم وخففوا من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم
ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في الافعال
البناء على ما سبقت الاشارة اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب
منها ما اعرب وبني منها على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسم
ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون

باقيا على الاصل الشاميون والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل
كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي عم فلتفرحوا فخذفوا
اللام جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف
المضارعة تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقى الفاء ساكنا
فاجتلبت همزة الوصل وابتداء بها واصحابنا ذكروا ان علة وجود الاعراب في
المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة
سليمة عن المعارضة وكان حكمها ثابتا فلهذا كان قوله تع فبذلك فلتفرحوا معربا
وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف في محل النزاع فكانت
علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب **قوله** والحرف
ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك
لان الحروف وصل وروابط تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية والاعرابية
لفهوماتها على الانفراد الا ترى ان معنى في مثلا لا يتحصل على الانفراد حتى يتوسط
بين الكلمتين وعلى هذا سائر الحروف لا يقال ان قد تدل على الاشتمال و
وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج في تصورها
الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف تدل على المعاني المذكورة بنحو ما ذكرت

نحو هل وبل وذلك لان الاسم يكون حديثا ومحدثا عنه
والفعل يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه والحرف اداة بينهما لا يكون

والثاني نحو ضرب زيد وزيد ضرب فان اسناد
ضرب الى زيد محض فعلم كذبه على صدقه واسناد
زيد ضرب مكرر فعلم صدقه على كذبه

دانما قدم تعريف انواع الكلمة على تعريف
الكلام لان الكلام مركب منها ومعرفة
المركب موقوفة على البسائط

لكن عند انضمامها الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح
ان يقال من واقع كما يقال الاشتمال واقع وعلى هذا سائر الحروف فهذا معنى
قوله والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه **قوله** واذ قد عرفت ان
كلا من هذه الاقسام الثلاثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا تألف منها اسمان
او فعل واسم وافاد اسميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما يحسن
السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد في عرفهم عبارة عن ضم
احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة اي على وجه يحسن السكوت
عليه والاسناد لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا
بين حرفين ولا بين حرف واسم وحرف وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف
ليست بدلالة الاستقلال وانما هي عند انضمامها الى الاسم والفعل
فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم هو الدال على الذات والشخص و
الفعل هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين
الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون
المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد ان يكون فعلا او في معنى فعل مع قد نصصوا
على ان زيدا اخوك في تاويل زيد مواخيك وعمرو غلامك في تاويل مملوكك


فهذا عرفت ان الكلام يتوقف الى ثلث شرايط احدها التاليف تحقيقا او تقديرا
نحو زيد قايم واقوم والثانية كون ذلك التاليف بين الكلمتين او اسم وفعل و
والثالثة كون ذلك التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد او الاضافة
او التقييد اعني التوصيف او غير ذلك نحو غلام زيد او الرجل الذاهب فقوله
اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلم وقوله اسمان
او فعل واسم اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز بها عن الاقسام الاربعة
الست الباقية وقوله افاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز بها عن التعداد
والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام
بالترادف بين النحويين **قوله** والجمل اربع قد عرفت ان الكلام والجملة لا يتباينان
بدون الاسناد فنقول ان المسند والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية
السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني هو الجملة
الشرطية نحو ان يأتني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند موخرا عن المسند اليه
لا لفظا ولا تقديرا او يكون موخرا عنه اما لفظا او تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية
نحو زيد قايم او قايم زيد والاول اما ان يكون مسند المسند ظرفا او جارا مجرورا
اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقايم الزيدان وهيهات الامر وغير

ذلك والاول هو الظرفية نحو في الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم
عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع
المحل على الخبرية فكيف تعدها ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني على مقدمة
وهي ان الظرف المستقر اعني اسناده الفعل لا يخلو من ان لا يعتمد على
احد الاشياء الستة التي هي المبتداء والموصول والموصوف وذو الحال و
حرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده
عمل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف حينئذ بالنيابة عن الفعل يعمل عمله
لاسيما وقد اشتد بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني الذي
في الدار اخوه ومررت برجل في كمه كتاب ولقيت زيدا عليه جبة وشي وافي
الدار اخوك وما فيهما ابوك واما الاول فهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله
فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني لا يعمل في الاسم
المظهر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم يحتمل الضمير و
هو مع ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع مال بالا
بتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع خبرا له وعند الكوفيين ان
ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد

كما لا يشترطون الاعتماد في اعمال اسم الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش متابعة للكوفيين
في اعمال الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد وهذا اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف
غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف
وذلك نحو قولك يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن
آياته انك ترى الارض خاشعة ونحو قوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء والتقدير
قيام السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد
فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا تلخص
هذا فنقول قوله رحمه الله [illegible] جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين
[illegible] جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه من خبر الابتداء عندهم جملة فعلية
لكونه متعلقا بالفعل دون اسم الفاعل نحو استقر وحصل دون اسم الفاعل [illegible]
وقوله صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد الصلة لا تكون الا جملة [illegible]
فتبين ان الاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية
بلا شبهة قوله وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه اعلم ان الجملة كثيرا
ما تقوم مقام المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد القائم مقامه وهو المعنى من
قوله فتكتسي اعرابه وذلك بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدأ

قوله تعالى

وذلك نحو زيد ذهب ابوه وزيد اخوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار
جملة عند اصحابنا لسده مسد استقر على ما ذكرناه آنفا وعند الكوفيين مفرد لان
المقدر فيه مستقر عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة على ما سيتبين ذلك
في موضعه وثانيها الخبر في باب ان نحو ان زيدا ذهب ابوه وبلغني ان عمرا
ذهب اخوه وكان عمرو غلامه اسد وجاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وليت زيدا
ان تاته يكرمك ولعل زيدا في الدار وثالثها الخبر في باب كان واخواتها نحو كان
زيد قد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه يشكرك او امامك بكر فهذه الجملة منصوبة
المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا
قام اخوه على قياس ما تقدم وحكم هذه الثلاثة حكم خبر المبتدأ وخامسها صفة
النكرة نحو مررت برجل يحسن [illegible] اكرمه او ابوه كريم او ان تزره يحبك حسنه او في
حسبه شرف والجملة لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة
والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا شايعا كالفعل فهو لهذا
لا يكون الا نكرة وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لا تستغني صاحبها عنها
وشبهها به في حال [illegible] فعلية ابدا لم تتحد بصاحبها فلذلك الاتحاد فاقتضت
للحال لذلك ان تؤكد وتشبه الاشتباك بينهما بزيادة ربط وذلك لكونها

جملة وأما عند كونها مفردا فلدلالة الإعراب لفظا على نسبة تو تعلق هناك
لم يفتقر إلى التكليف بتعلق آخر ثم إن للحال أصلا ونهجا وأسلوبا في الاستعمال مطلوبا
أما الأصل فهو أن يكون صفة منتقلة دالة على الحدث والتجدد اللهم إلا في الحال المؤكدة نحو زيد
أبوك عطوفا فلا يخفى بهجة ذلك إلا بتأويل أما النهج في الاستعمال فهو أن يستعمل مثبتا
لفظا بدون حرف النفي فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم في الألفاظ العامية وكلام
المولدين بل غير راكب ثم إن الجملة الواقعة موقع الحال حيث سبقت مساق هذا الأ
صل والنهج الشائع جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها
بخلاف ما إذا انحرفت عن هذا الطريق فإنها بتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حقيق
فإذا تمهد هذا فنقول أما الجملة الاسمية فحقها أن تصدر بما يدل على الربط وهو الواو الموضوعة لإفادة
معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو أصل الحال أعني التجدد في الاستعمال لكون الجملة الاسمية في العرف العام
مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد وغلامه راجل معه وقد تحذف في الندرة نحو
كلمته فوه إلى في ورجع عوده على بدئه ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر إلى جعفر
سرباله لم يمزق وعلى هذا إذا كانت منفية نحو لقيت زيدا ما له بد الواو ههنا لأنها أخرجها عن
أصل الحال وعن نهجها في الاستعمال جميعا أوجب الواو ههنا إلا أن تكون
مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك

الكتاب لا ريب فيه على أحد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون الحال تامة
التعلق بصاحبها بل جرت مجراه في المعنى فتخلل الفاصل بينهما كتخلل الفاصل بين
العصا ولحائها وأما الفعلية فلا يخلو فعلها من أن يكون مضارعا أو ماضيا إذ الأمر
لا يتأتى وقوعه بهذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت في نفسه فمحال أن يكون ثابتا
لغيره فإن كان مضارعا فلا يخلو من أن يكون مثبتا
أو منفيا فإن كان مثبتا فهو وارد على أصل الحال ونهجه فلا يجوز الواو نحو جاءني الأمير يقاد
الجنائب بين يديه وإن كان منفيا فقد جاز فيه الأمران لوروده على أصل الحال دون
نهجه في الاستعمال فلا يجب الواو نحو جاءني زيد لا يركب وولا يركب وإن كان ماضيا
فكذلك يسوغ الأمران لانحرافها عن نهجها إذ لا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة
مثبتا وكذلك من حرف النفي إذا كان منفيا نحو جاءني زيد قد ركب ووقد ركب وقوله
تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم أي قد حصرت صدورهم وعلى هذا فقس نحو ذلك
السعي في أمر كذا ما كان يغني السعي أو ما كان يغني السعي وأما الظرفية فما
الظرف فيها لا يخلو من أن يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه أو في اسم ظاهر
بعده أما الأول فغير واو البتة لانحطاطها في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما
سبقت إليه الإشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرسه وأما الثاني فيسوغ فيه الواو

ونحو جائني زيد على كتفه سيف وعلى كتفه سيف وذلك لما تستجاز به من شبهي الجملتين

الاسمية والفعلية لفظاً ومعنى واما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال

جائني زيد ان تسأل يعطك على الحال بل لو اريد ذلك تجعل الجملة الشرطية خبراً عن ضمير ما

اريد عنه الحال نحو جائني زيد وهو ان تسأل يعطك فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة

الاسمية دون الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي

لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء

بذلك كما في الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه من الخبر يصرف الى نفسه

ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من

الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئاً واحداً في غير موضع بخلاف

الحال فانها تنقطع عن صاحبها جداً ولذلك سموها فضلة فلم يسوغوا وقوعها

حالاً الا بعد ان ابرزوها في معرض الاسمية التي ليست بتلك المثابة نعم قد

اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة

الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول

ترك الواو مستمر فيه نحو آتيك ان اتيتني وان لم تأتني اذ لا يخفى ان النقيضين

من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى معنى

التسوية

التسوية كالاستفهامين المتناقضين نحو قوله تعالى أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون

واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو نحو آتيك وان

لم تأتني واكرمك وان آذيتني ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة وقد ذكر ابن جني

في مسائلها العشرين بان الواو هنا للعطف دون الحال والمعطوف عليه

محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تأتني وان آذيتني محتجاً بان ان

للاستقبال والمستقبل لا يقع حالاً والجواب عنه ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم

تجعل حالاً الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة

على الاستقبال فاذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالاً لانخلاعهما عن معنى الشرط فليجز

في الواحد على ان قوله ان المستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع اذ يصح وقوع

المستقبل موقع الحال على ضرب من التأويل بل منه مسئلة الكتاب في مررت

برجل معه صقر صائداً به غداً اي مقدراً الصيد به غداً كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام

ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير

فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالاً في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها

المصنف ان الجملة تقع فيها موقع المفرد ووراءها اشياء أُخر هي كالمتشعبة عن

هذه ومنها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيداً عمراً اشرف

الخبر المبتدا او خبر باب ان وخبر باب كان
وباب مفعول الثاني من باب ظننت
وصفة النكرة والحال

ابوه وابوه شريف وان تاتنه يكرمك وعنده مال ومنها خبر لا التي لنفي الجنس
نحو لا رجل شريف حسبه على قياس ما تقدم ومنها خبر ما ولا المشبهتين
بليس نحو ما زيد ابوه ولا رجل ابوه قايم على قياس ما تقدم وجمع هذه المواضع
التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كان خبر المبتدا قبل دخول العوامل
اللفظية او بعده او صفة للنكرة او حالا وبطل ان منها الجمل المضاف اليها اسماء
الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان
المراد بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا يكون في معنى المفرد بل
واقعة موقعه والجملة المضافة اليها اسماء الزمان والمكان جمل في اللفظ دون
المعنى لان الجملة الحقيقية لا يقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في مثل
هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة **قوله** ويكون فيها ضمير عايد الى الاسم
الاول والسبب في اشتراط الضمير في هذه المواقع لفظا او تقديرا ظاهر لانه لولا
ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا يصلح خبرا او حالا فان
قلت هذا اشكل بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم او وصفا
وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله احد
قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجانبين غير واقع

موقع المفرد فلا يرد علينا نقضا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها
لا يكون الا جملة والحال المفردة لا يتجرد عن ضمير ذي الحال بحال لا تقول
جاءني زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع
المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة
فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا
ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد في هذه المواقع
فلا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعة
موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير
جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت
اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك في هذا الوقت والظرف لا يفتقر
الى ضمير عايد منه الى ما تقدمه فكذى ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير او وجب لانها عبارة
عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى فجرت مجرى قولك زيد
اخوك في كون الخبر هو المبتدا فلا تفتقر الى ما يصل بينهما **قوله**
وسترى ذلك وعد ببيان لهذه الاشياء الستة لا بتفصيل وقوع
الجمل هناك اذ ليس في الكتاب منه عين ولا اثر فهذا الذي بسط
من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع وقد نبهت ههنا على

رموز عنها الاصل المستغنية قوله الاعراب ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل

انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته

اذا بين الا يرى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف انت

متعجب من حسن زيد ام ناف للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن

منه من الاوصاف او الاجزاء فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب

واذا رفعت ظهر ان المراد منه نفي الاحسان عنه واذا جررت مع

رفع احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من عربت

معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس

والفساد وانما جعل الاعراب الاختلاف في آخر الكلمة دون اولها

واوسطها لان الاعراب علم احوال الكلم ولا يحسن المصير الى الحال الا بعد

الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة وانما قيد

اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل فلم يطلق احترازا عن الاختلاف

في آخر من ونحوه في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل

فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لاحظ لها في الاعراب

وانما الحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين قوله وما في آخره الف

لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حده اما ان

ان يكون صحيح الآخر او معتل الآخر والاول يختلف لفظا بحركة في الاحوال

الثلث

الثلث نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو

من ان يكون آخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري

لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو من عصا ورايت عصا ومررت بعصا

والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة

في آخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء في عصي ورحي الفا والاعراب

المبني محلي ولا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما سبق بين المحلي والتقديري

وان كان ياء نظر فان كان تحرك ما قبلها كالقاضي فارتفاعه تقديري وكذا

انجراره لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها

اثقل الحركات واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء

وكسرته وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة وذلك

نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي وان كان ما قبلها ساكنا فهو

جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا وان كان

آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لانهم

رفضوا في الافعال المتمكنة ان يتطرف واو قبلها حركة وقلبهم واو دلو وحقو

في الجمع على افعل نحو ادل واحق مما يحققه قوله واصل الاعراب بالحركات

اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك تراهم

لا يعدلون بها الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثمانية مواضع

احدها الاسماء الستة مضافة واعلم اولا ان الاسماء نحو فم
الا عجاز حالة الافراد فاصل اب ابو كعصو بدليل ابوان
فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج
حذفوه فرقا بين المتشبث وغير المتشبث والحذف
بالمتشبث اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمنه
الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور التزاما
فاذا اضيفت الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل
اذ الاضافة ازالت التضمن اذ التضمن هو المضاف
اليه وقد صرح به فيرد ما حذف منها لاجل الثقل
واذا ردوا المحذوف فلم يتأت لهم ان يجعلوا
اعرابها بالحركات ولم يجعل الواو بعد رد الواو
لاستثقالها عليها ولم تجعلوا الواو الفا في الاحوال
الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها
بالحروف تمهيدا لما يأتي من اعراب التثنية والجمع على
[illegible] بالحروف على ما سيجيء فاعربوا هذه الستة
من الاحاد بالحروف ايقاعا للانس بها واستقامة
للطباع

قال في المفتاح ... الاصل في ابوه ابوه وفي اباه ابوه وفي ابيه ابوه فحذفت حركة الباء في الكل واتبعت حركة الواو ثم اسكنت الواو في الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه

ايقاعا للانس بها واستقامة للطبع الى عادة الاعراب بالحروف في التثنية
والجمع لئلا يصيرا كالمتوحشين بلا نظير لهما في الاحاد وخصوا هذه الستة لانها
مقتضية للاضافة والاضافة فرع الافراد فضاهت التثنية في كونها فرع الوحد
فقالوا جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ولهم في هذه التغيير طر
يقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلاث واتبعوها
حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرء ثم تسكن الواو في حالة الرفع والجر تخفيفا
فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في المجرور كما في الميزان لوقوعها ساكنة
بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته
وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها
وقلبت ياء لما ذكرنا ففيها النقل حال الرفع والقلب حال النصب و
القلب والنقل حال الجر وذكر جدي رحمه الله في تعليل اعراب هذه الاسماء
وجها آخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من
المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو ضمة
ومدة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفـ

بالحركات لزم اعراب المثنى والمضاف الزائدين عليه بشرط بالحروف
الزايد على الحركات بشرط واختصوا هذه الستة دون سائر المقتضيات
للاضافة المحذوفة الاواخر لانها اطرد ردها الى الاصول في التثنية اعني ابوان
واخوان ولا يقال يدان الا قليل يقول في الواحد يدي ومن العرب من يجعل
اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة ذهابا بالمضافة مذهب
المفرد فيقول ابه واخه وابه واعلم ان ابنوه وابنه لغتان مشهورتان و
كذلك حموه وحمه وفوه وفمه وفي الحديث فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات
الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم تيذن فاني حمها وجارها
وفي الحديث الا ان الحمو الموت وقولهم يصبح ظمآن وفي البحر فمه وفي فمي ماء
واهل يطعي من في فيه ماء واصل فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياس كما حذف
حرف العلة لمشابهتها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين
ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما ولما اضيف رد الى
اصله وبابه مذهب اخوانه ومنهم من يجعل هذه الاسماء مقصورة
فيقول اباه في الاحوال الثلاث كما يقال عصاه قال الشاعر ان اباها
وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي حنيفة رحمه الله عليه لا ولو رماه

بابا

الاردمة الصاحب
الابيات

بابا قبيس وارد على هذا ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم ترد حرف
العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي ولما لم يلزم ذلك في فم
حيث لم يكن له جمع سلامة ردت فقيل فمي وقد جاء فمي كما جاء فمه واما
ذو فانها لا تضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس على ما عرفت ونحو صبحنا الخزرجية مرهفات
ابار ذوي ارومتها ذووها شاذ والثاني في التثنية والجمع المصحح وانما جعل
اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع
على الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما
اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو والشين كافي واحد ضرورة ووجه
اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع
السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو
فاختص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما جعلا
علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة وهي علم الرفع اول منها على غيره
فجعل علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت بمنزلتها في التثنية حمل عليها
فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت

الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة بين
الرفع والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي بين
الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلوا اعني الالف
والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا اليا علامة الجر فيهما لكونها اخت
الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة لخفتها
اولى بالتثنية كما مر فلم يبق للنصب علامة فحملوا النصب على الجر دون
الرفع من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعل
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لان الاسماء في التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء
والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة
والثالث ان بين النصب والجر من التآخي ما ليس بين الرفع وبينهما
لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونهما بخلاف
الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو جئت زيدا ومررت بزيد وفي
الكتابة نحو مررت بك ورايتك على ما هو الرابع ان النصب الى الجر اقرب منه
الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى الحلق والجر
من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حروف

الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح انه ما ذهب
اليه سيبويه وهي انها حروف الاعراب فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع
من زيد اي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء في زيدين
بمنزلة الدال المنصوب في زيدا والمجرور من زيد اما النون فيهما فهي عوض
عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت اذا كان الالف في
زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تدعوا الى زيادة النون بدلا
من الحركة قلنا ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انها بمنزلة
الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة
بالفاعلية ففي هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال
فمست الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تعاقب
الاعراب وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت
اليست الغنية قد حصلت عنه باختلاف صيغتيهما قلنا ان الصيغتين
قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق ثمة الا باختلاف حركة نون
تثنيتهما نحو المراميين والمعليين والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون
التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان يكون ساكنة لانها

حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن
الكسر لان حركة الساكن لا يكون الا حركة بناء فاوثر لهما ما هو ابعد
الحركات من المعربات وهو الكسرة اذ قد وجدناها لا تدخل على نوعين من
المعربات وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها
فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا
بينهما ولو بضم لثقل الضمة ووجه آخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد
الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم تستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت
بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة
فيها اما لتوالي الامثال واما للخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا
الثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى لوجهين احدهما
قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الياء
او الواو على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع احواله على
الالف كعصاك وعصا زيد الا انه يشبه بالى وعلى للزومه الاضافة لزوم
ما يدخلان عليه من الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر
فقيل كلا اخويك في الاحوال الثلاث وكليهما في الرفع اذ لاحظ لاليه
وعليه

وعليه في الرفع فيجعل كلا عليهما ويقول في الجر والنصب كليهما كالبسهما وعليهما وا
نما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهما لما كانا الى وعلى تفتقران الى ما يدخلان عليه وراوا
الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدا به فلما دخلت الى وعلى على
الضمير المجرور كان الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول
فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كالاسم واحد فان احد الشطرين لا يستقل بدون
الاخر فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير
محتاج الى ما يتصل به احبوا ان ينصبوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا
الالف ياء لان مثل هذه الياء لا توجد اصلا في اواخر الكلم وانما توجد كثيرا في او
سطها كنيل وميت وذيل وغيث ونحو ذلك اذ لم يوجد الامتزاج في المظهر لم
تقلب فان قلت ان هذه الاشياء قد توجد مع جميع الحروف الداخلة على الضمير المجرور قلنا
نعم لكنه قد امكن ههنا نصب العلامة ففعلوا الان الميسور لا يسقط بالمعسور الوجه
الثاني وهو ما ذكره بعض المتأخرين ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل
حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور
ليوفر على الاعتبارين حقهما وانما لم ينعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد
هو الاصل والمضمر فرع والمثنى فرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا معنى قوله اذا

اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال
الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا احتراز عن الحكم خطا اذ ليس
حكمه حكم العصا خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو
قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب بالالف ومن جعلها
من الياء كان القياس ان يكتب بالياء وقيل انها في حال الرفع يكتب بالالف
بالياء وقيل انها بالالف نظرا بها يعرف الى الياء في الحالتين **قوله** ويستوي الجر
والنصب في جمعه مواضع فلم يسبق الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء لفظي
الجر والنصب في التثنية والجمع السالم واما جمع المؤنث بالالف والتاء فانما
استويا فيه لانه الفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم يتم
فيه العلة التي اوجبت الحكم هناك وهو مشاكلته لتحصيح واما غير المنصرف فانما
استويا فيه لانه لما منع الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات
بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التاخي والتشاكل واما التنوين
قوله ومن قيام الحرف مقام الحركة
النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض عن الحركة في
يفعل وانما عوضوا عنها لانها لما وجبت ان يكون هذه الافعال معربة ولم

١٥

ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان هذه الضمائر بعدها اوجب كونها
على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا
اولى الحروف حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها
ههنا لمكان الضمير فانه من حروف فاشبهوها بها وهي النون واضعفت لحال الرفع
لانه اول احوال الاعراب فاستبانوا بها ثم حذفوها في حال الجزم بحذف الحركة
لانها عوض عنها وحملوا النصب على الجزم لانه بمنزلة الجر في الاسم فقيل
لم يفعلا ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا حروف المد
واللين في المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حالة الجزم وان كانت
من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها على قول
بعض النحويين والحركات ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين
فالمناسبة حاصلة وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت
في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في
الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو
ولن يرمي وتثبت الالف مع النصب تشبيها بها في الرفع لامتناعها من الحركة ولهذا

الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها
مذكورة فلهذا اشرحه **قوله** الاسماء على ضربين لما كان المعرب وهو
ما يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله
وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا اي يكون حركة آخره
او سكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه **قوله** ثم المعرب على ضربين
منصرف انما جعل التنوين فقط علامة للانصراف لان اولى الحروف بان يزادة
للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس في الجمع
بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يشابهها وهو التنوين **قوله** وغير
منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين واعلم ان احد مذهبي النحويين هو
ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين علامة التمكن ولم يكن
في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا الا انه منع
لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم فقد حصل له انضمامه قائم مقام
التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منعه
بشفاعة التنوين انهم امنوا لحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اتاه والجر
فلو كان في قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به مع الاضافة حيث امنوا اللحاق

التنوين ولهذا تراه مع علما لوا وحيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب
الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب
وهذا الباب لما اشبه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض
وجوه الاعراب وهو الاثر والاولى وعليه فقالوا منع الجر والتنوين **قوله**
وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه
تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه
ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا
تحقيق لان النصب ليس بدال على الحركة فقط بل عليها مع كونها دالة
لا لة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى
مخصوص من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال احمد
اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما يدل عليه في رأيت احمد وضربت زيدا فيصح
اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت مقام اختها ونابت عنها العلة اوجبت
ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل وكان موضع
الجر مفتوحا فلو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع
الجر مفعولا **قوله** والاسباب المانعة من الصرف تسعة انما منع الاسم الصرف منصوب ...

بهذه الاسباب لانه تشابه الفعل من ان الفعل بعد الاسم في التاريف لانه
مشتق من المصدر على ما سيأتي من بحثه فكل واحد من هذه التسعة ثان للاول و
فرع عليه اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لحجبه في الامر العام
بجرده عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فرتبته اذا اعتقد منه على رتبته وكذا وزن
الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل
كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته
وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العربية مقدمة عندهم
على ما يأخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد
واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فمتفرعان على الفي التانيث
من حيث مضارعتهما اياهما على ما سنبينه عن قريب **قوله** متى اجتمع في الاسم
سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف وانما منع الصرف
لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا الاسم قد دخله
الفرعية من وجهين واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف لانه اذا تكرر لان الاسم
مع السبب الواحد متمايل بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد جانب
الفرع فجذبه الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف وان اجتمع فيه اثنان

صح

ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمتنع الصرف **قوله** وما وجد ذلك فيه
احد عشر اسما خمسة حالة التنكير انما منع الصرف في هذه الخمسة حالة التنكير
لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر وذاتها التعريف اما افعل صفة فللو
صفية والوزن الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما
فعلان مؤنثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين لالفي التانيث
في نحو احمر ووجه المضارعة ان الالف والنون لما هنا زائدتان زيدتا معا كما ا
ان الالفين كذلك ثم وان مؤنثه ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره
نحو سكران وسكرى كما ان مذكر مع الالف والنون لها كما لا يجتمع مع
الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان الذي مؤنثه
فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة
وعريان وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين
الاخرين من حيث كان مؤنثه من لفظه ودخلته التاء فان سمي به
مذكر لم ينصرف لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع
التاء لان العلمية تمنع من الزيادات كما تمنع من الحذف واما المعدول
في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى

الى عشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تعالى اولى اجنحة
مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة
واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير معتبرة في المعدول عنها
بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه حيث كانت عارضة فيا
لجب ان لا يؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدولة والمعدول عنها
لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلثة رجال
واربع نسوة فالتوصيف بها يشبه التوصيف باسماء الاجناس
على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة
واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر
الا ترى انك لا تقول ثلث رجال وانما تقول رجال ثلث فان قلت
ما عدل عنه ثلاث لا تستعمل الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال
وانما يقال رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم يؤثر الوصف
صفة والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير منصرف فلا بد من اخراجها
للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية قد ثبتت عند التكرار فلا
يلزم في كل واحد منهما على حدة فجاز ان يصرف اما المجموع فلا يمكن
ان يمنع

ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا
الاسمان واما ثلث فانه اسم مفرد قد ثبت له الوصفية فمنع الصرف بذا
وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيه يعني الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى
وعن الاسمية الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا
من عدم الافتراق بين ثلث وثلثة ثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث
مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف اسما كان او وصفا لان الف التانيث
فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة
عليه حيث لم يكن في الكلام حبل ضم اليه الالف بل الكلمة موضوعة عليه جرى
مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه فان
قلت اليست التاء في طلحة ايضا لازمة لها فما بالها لم تنزل منزلة السببين
قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في حبلى
وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة التانيث
في صحراء وحمراء انما هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم
لما زادوا قبلها الفا للبناء قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع

صحارى صحارى فجعلوا الهمزة الفاً حيث قلبت الالف الاولى لانكسار ما
قبلها ياء ثم جعلوها ياء ايضاً لانكسار ما قبلها ولو كانت الياء الثانية
منقلبة عن الهمزة كما كان في باب خطيئة لوجب ان يظهر الهمزة في شيء مما
من هذا النحو نحو صحارى على مثال هجاريع كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة
شايع كثير **فان قلت** اذا كان علامة التانيث اي الثانية والاولى
ليست في شيء من افادة التانيث فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان
لالفي التانيث **قلنا** انما عبروا عن هذين اللفظين بالفي التانيث ذهاباً
بهما مذهب التغليب كالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما
واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمع فيه فقالوا ان الجمع سبب واحد
على كل حال لانه سبب لا يتصور ان يقترن به سبب آخر مخالف له من
الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرار له ونكرره على الحقيقة
لانه جمع ليس له نظير في الآحاد كانه جمع آخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب
اساور واناعيم وساير الجموع التي ليس على زنتها جمع واحد مبني عليهما جاءوا
الى ما اشار المصنف حيث قال كاساور واناعيم وما كان على مثالهما
من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمعا تكسير افعل سوار واسورة واساور

ونعم وانعام واناعيم فيحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومفاتيح
لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمعية مرة اخرى
قوله وان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف
هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع فشبه بالآحاد نحو كراهية ورفاهية
قوله فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر ونونتها
وانما نون نحو جوار في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل لانه جمع
وبناؤه ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه بالكسرة قبلها
نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد التزموه في الجمع كما
ان باب سيد وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة
لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم عن
مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرفت واما في المنصوب
فلم تحذف لانك تقول سألت الوادي ومررت بالوادي ولا تقول قطعت
الواد بل الوادي لان الياء تستحق الحركة في حال النصب فيجري مجرى
الباء في ضارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين اليه
قوله وشبهه حالة التعريف وانما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه

لانه بالتنكير قد زالت العلمية واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا
لكونها مشروطة بالعلمية في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما شرطنا
فيها العلمية لان الاسم العجمي اذا لحقه التعريف في حال العلمية كان
ذلك في عجمته اذ لم يكن الاسم متمحضا لهم واما العجمة التنكيرية فلا يعتد بها
فلا يمنع الصرف نحو لجام وفرند وان سمى العرب به لانهم اجروه الاسماء
الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر
الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس
بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا
نكر صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بمختص
كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم
ينصرف نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في
الافعال اكثر منه في الاسماء فاذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به
فلا فرق بين ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بضرب في ان وزن
الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن عامر وزافر

العدل تقديري في عمر وزفر فانه قدر فيه لئلا يلزم خرم قاعدة كلام العرب

المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما
مستعملا للنكرات وليس شيء في النكرة يسمى عمر واما زفر فهو
لهم يابى الظلامة منه النوفل الزفر فانه صفة كنزفر وليس بمعدول فلو
سميت به رجلا صرفته وعمر اذهب في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام و
اذا لم يستعمل في النكرات علمنا انه معدول عن عامر علما معرفة وكذا المؤنث بالتاء
اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة
لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازما ولن يكون لازما
بالتاء الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف فهو
جب لزوم التاء والاعتبار لزومه صرف الصفات المؤنث نحو ضاربة وكريمة
واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها
وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجدت
في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا
منه وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف
نحو معدي كرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فاذا نكر صرف لزوال
احد السببين واما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر

وسيجي بعد ويجوز في معدي كرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا و
يجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب او كرب اسم قبيلة
فيقال معدي كرب او كرب في الاحوال الثلث قوله وكل ما لا ينصرف
المعرفة ينصرف في التنكير الا نحو احمر انما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية
ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف
عند الاخفش حجة الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة سيبويه فهي انه كان في
اول احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما سمي به زال الوصفية فلما
نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية زايلة نحو
على الحكم الاصلي بعد دخله التنكير الذي هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش
في المسئلة فسأله عن سبب صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع الوصفية
والوزن الفعل فقال كان اربع في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة
والحكم للاصل لا للعارض فالزمه منع احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا
والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه لا ينصرف نكرت على ما سبق
فاذا سمي به كان ابعد من الصرف واذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء سبب

المنكر

للعلمية والتانيث ولزوم التانيث به

المنكر رواه فعلان فعلى نحو كاحمر حذر والفعل بالفعل واما الجمع الاقصى اذا سمي
لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الاحاد نظير
في الكلام فان نكر لم ينصرف في قول ابي الحسن الاخفش كما ينصرف احمر
نحو قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي بمنزلة السببين واذا كان الامر على
هذا لجاز ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة
الاعجمي وان جعلنا المشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا اخر يجب ان ينصرف
على مذهب ابي الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر واما عند
سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز
فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد وقد اجتمع فيهما التعريف والتانيث
ونوح ولوط قد اجتمع فيهما التعريف والعجمة فالقياس ان تمنع الصرف
الا ان الخفة قاومت فيها احد السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على
القياس فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل
هي الاولى قال الله تع كذبت قوم نوح المرسلين وقال الله تع ولما جاءت
رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع كماه وجور في اسمي
بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فلم يجز فيه الا منع الصرف

لان الخفة قاومت احد السببين وبقي اثنان واما المؤنث الثلاثي المتحرك
الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امرأة وذلك لتنزل الحركة منزلة
الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف الرابع انهم قالوا
في النسبة الى حبلى حبلي وحبلوي بالحذف والقلب ولم يجز في نحو جمادى
الا الحذف نحو جمادي ولم يقولوا جمادوي لوقوع الالف خامسة ثم انهم
جعلوا الحركة في نحو جمزى بمنزلة جمادى فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف
رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة فكذا ههنا اجري
نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امرأة وان سميت به رجلا صرفته
لان الحركة وان نزلت منزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر
في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تأنيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه تنزل منزلة تاء التأنيث ولهذا لم ترد التاء في نحو عقيرب
والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى انك تقول في التصغير قديمة وعنيق
والحاصل ان هذا على ثلاث مراتب الاولى لما فيه التاء ظاهرة
لانه يمنع الصرف ان سميت به رجلا او امرأة والثانية لما زاد على ثلاثة
احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير الا بعد ان يكون الاسم

قدمي

فاجري فيه التأنيث قبل التسمية المذكر به الا ترى ان كتابا اسم رجل منصرف
حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية والثالث المتحرك الاوسط فانه انما
يمنع الصرف اذا كان اسم امرأة لنقصانه عن التاء بدرجتين **قوله** ونحو حذام
فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاولى انه في
معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه
وهي مبنية لوقوعها موقع الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها
معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا من اجتماع
الساكنين وفعال هذه مؤنثة بدليل **قوله** ولانت اشجع
من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر وذكر شيخ عبد القاهر
ان نزال عدل عن انزلي وانث الفاعل بقصد تأنيث الفعل كما انث
الفعل لتأنيث الفاعل في ضربت هند وفائدة تأنيث الفعل
والمبالغة كانه على انزل ثلث مرات فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة
في قولك افعلي يا جماعة كذا الا على قصد تكرير الفعل وجعله ثلث مرات
ونظيره ما ذكره ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون فان المعنى
رب ارجعني ارجعني ارجعني ونظيره القيا والمعنى الق الق فال

فلما عدل عن انزلي استعمل في الكلام مؤنثا والثانية ما كان علما وهو
اما ان يكون معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما معدولتان عن حاذمة
وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار وحماد
للمحمدة وهو ايضا علم لانه من اعلام اجناس [illegible] الاشخاص
فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان
احديهما وهي الحجازية البناء على الكسرة تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث
شاركتها في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم وبابا بالحكم مذهب الصيغة
والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية و
التانيث والعدل فان نكر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر لما تقرر
ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى و
عليها البيت الذي انشده اذا قالت حذام فصدقوها وهو للجيثم بن
صعب في امرأته حذام وقيل انه لامرأة من العرب والثالثة فعال
التي يختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث وهي ايضا مبنية
على الكسر لمشاكلته فعال التي في معنى الامر ولم تستعمل فعال هذه
في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم اوى الى

بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في السعة جارتي لكاع الا ان يجعل لكاع
علما لامرأة ثم يعدل عنه بهذا قال عبد القاهر وانما اختص بالنداء لان
التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان مثل خبيثة وفاسقة ليس بعلم
وانما يتعرف بالنداء اشبه بهذا فلهذا اختص بالنداء في حال السعة فصل
واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر اعلم ان الجر ما لا ينصرف
عند الاضافة ودخول اللام والالف على قول من يقول ان المقصود بالمنع
في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين انما هو لخروج الاسم
بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال
تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين
واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط
الجر اذ لا يتصور العلاوة بغير حمل واما على قول من يقول الجر مقصود بالمنع
لمنع فانجراره فيهما لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع بعض
ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها لئلا يجري
اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريته عن الجر في كل حال والوجه الثاني ان
يقال ان الاسم اذا دخله الاضافة او لام التعريف خرج عن شبه الفعل

لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر اما
التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل
فكان يجب ان لا يعاد معها الجر والتنوين لان للام اشد تعلقا بالاسم من
حروف الجر لانهما يجعلان النكرات معرفة بخلاف حروف الجر لانها لا تحدث
في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان ان حروف
الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت
زيدا فكان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم يتصل
بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واخر حروفه **قوله**
والمبني نوعان عارض ولازم اعلم ان الاصل في الاسماء الاعراب لانها
ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليها وانما بني منها ما بني لمناسبة
بينه وبين ما لا يمكن فيه اعني الحرف والفعل ثم الاسم المبني اما ان لم
يكن له حالة اعراب او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم والثاني هو
العارض وتعريف المصنف اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف وما شبهه
ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس
يتضمن معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا الصدر من المركب تشبه الحرف

وهو عطف على قوله لان المنفي

قلنا هذا التعريف تعريف للاسم لا للجنس الكلي

والنحو لتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس مبنيا بناء لازما والاسماء الافعال
نحو هيهات وشتان لا تشبه الحرف ولا يتضمن معناه ومن المبني اللازم
قوله كاين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه معنى الحرف الاستفهام و
المجازات لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في
المسجد ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار
اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك
اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى
تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج وهكذا
وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف
زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازات **قوله** او ما اشبهه كالذي والتي
شبه الموصولات بالحروف من حيث انهما تفتقر الى جملة توصل الاسماء بها والفعل
بالغايات وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للاحتراز
من اجتماع الساكنين واختيرت الفتحة لخفتها **قوله** والعارض خمسة اشياء الاول
بني المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان للاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين
اما انقلاب الياء الفا او واوا في حال الرفع والنصب واما خروج الياء عن

عن المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء و
اما المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب في نحو
فبني ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه
وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا
وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح
لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية في ما لا ينصرف
منكم نحو يا احمد ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف
عنه الياء اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانها لم تقع
موقع كاف الخطاب اذ المراد واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
والمضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين
والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا التي لنفي
الجنس نحو لا رجل في الدار وانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية
كانه قيل لا من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح
لتناسب عمل لا عمل ان وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني
الاول منه لتنزله من الكلمة منزلة الصدر من العجز والثاني لتضمنه معنى الحرف

اذ الاصل خمسة وعشرة وبناؤه على الفتح لخفته المطلوبة على الخصوص هنا
واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف
واما ما حذف منه المضاف اليه نحو حينئذ من قبل فانما بني لان الاسم
اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة مقدرة
فيه والاضافة معنى من معاني الحروف واذا ظهرت المضاف اليه
نحو من قبل زيد كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلا
يتضمن المضاف معناها وانما بني على الضم جبرا للحذف منه باقوى الحركات
وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يدخلان حال الاضافة نحو قبل
هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر ابقاء للمخالفة بين الحركة
الاعرابية والبنائية **قوله** والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير
اللام وقد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحق
الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب
بسبب المضارعة فما بني منه فهو مبني بناء عارضا وذلك ما لحقه نون جماعة
النساء نحو يفعلن وانما بني لشبهه بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال
غيره انه قد ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل في الفعل البناء كما انه

نحو الغفو ونشيرها على ان اصل باب بوب وانما بنى عند نحو قانون التاكيد
ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة اشبه نحو بعلبك
فبنى على الفتح كما بنى هو **قوله** واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل
ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى
اربعة اقسام لانها اما ان يكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال
المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولا
فيها وهو ايضا واقع كالحرف وغير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا
الفعل كقولك حيثما واذ ما ونحوها واما ان يكون عاملة ولا
تكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء
غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان تكون عاملة وتكون معمولا
فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور
معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع و
لا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح
اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته
البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا نقول

اي اسم الفاعل والمفعول وصفته المشبهة والاضافة

انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يقال
العلم لا يصح اضافته البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول
كل علم قابل للتنكير بضرب من التأويل فيصح اضافته اذا ذكر فهذا الذي
غفل المصنف من اهمال هذا القسم عن انه واقع لان من الاسماء ما لا
يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو قطام وفاطمة فانه لا يجر المضاف اليه ولا
ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا **قوله** الا
سماء المتضمنة بمعنى ان غير الى الاسماء المتضمنة بمعنى ان تجزم
الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا ا
خواته الآتي فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ابدا
بان الاصل في الاسماء الاعراب كما ان الاصل في الفعل ابدا نا بان الاصل
في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على نظيره في المعنى وهو جزاء وبعضها
او على ما هو ضده وهو كل فهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
وقد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت
ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه

بسبب المضارعة فاعلم انها ان تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف
والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن بسبب ثبوت وصف فيه كالفا
علية او ما اشبهها او المفعولية او ما جرى مجراها او الاضافة ونحوها وهذه
معان معقولة تستدعي نصب علامة ليستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب
الذي هو الرفع والنصب والجر دلايل عليها وسموا تلك المعاني المقتضيات
للاعراب والاشياء التي تعلقها به سبب لحدوث هذه المعاني عوامل وكذا
مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقوم ذكره تستدعي اجراء حكم الاسم
عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه اوفر حظا من المضارعة وذلك عند
وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه
حيث وجدوه لا يقع موقعه بنفسه لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما
اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث
وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الا
سم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا مضارعته
الاسم مقتضية لاعرابه والمعنى الذي به اوفر حظا من المضارعة اعني
وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه

رعني

اعني ان واخواته عامل النصب والحرف الذي جزمه عن التقدير بالاسم او
شبهه اعني ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل
بسبب يحدث المعنى المقتضي لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص **قوله** العامل
ضربان هذا اغنى عن الشرح **قوله** لما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت علته اي
عرفت علة تاثيره بربط الكلم اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فجره
وعرفت ان علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل
ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وقد عرفت علته اي
علة الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

فقدمنا القياسية
لاطرادها لا اختصاراً ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم
جرى مجرى الشاذ والنادر عن القياسية الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة الكلي
وغيره بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي **قوله** ولان الفعل منها وهو الاصيل
في العمل وانما كان اصلا في العمل لكونه اشد تاثيرا واكثر فايدة لدلالته على الحدث
والزمان والاسم والحرف انما تعملان بعد تقويتهما به **قوله** اما الفعل

فانه يعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصورة بالرفع والنصب
لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل
انما يقتضي الفاعل والمفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك
فبالحري ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب **قوله** اما الرفع فعام
يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية
والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد
في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال
على ثبوت معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم
الفعل والذهن متى يتصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى المسند اليه والا لكان
المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة
الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل فاذا اوجب
هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا و
ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين
ان يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان يكون احدث شيئا بدليل
قولهم طاب الخبر ومات زيد فاذا كان شرطه الاسناد لا الاحداث
فليس

فليس لك ان يسند الى اثنين وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بنـ
ـقض لان المعنى به لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل
واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو **قوله** فان لم يكن مظهرا فمضمرا
علم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو
ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل ومتصل وهو اما بارز
كضربا وضربوا وضربن واما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في افعل
او غير اللازم كالمنوي في زيد ضرب **قوله** ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو
ما ينصب المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو ثلثة اضرب
متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على ضربين
لان المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو
افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت
زيدا درهما ويجوز الاقتصار ههنا على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر
ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما
جميعا نحو فلان يعطي ويمنع وانما تفعل ذلك لتفيد به نوعا من المبالغة و
التاكيد ايذانا بانه معطي على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار

على احد المفعولين نحو علمت زيدا منطلقا لان وضعهما على ان تعريف
الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت على احدهما لفقد ما عقدت عليه حديثك
واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب
متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان نقلا بالهمزة عن المتعدي الى المفعولين
وهما اعلمت وارايت نحو اعلمت زيدا عمروا فاضلا وارايت زيدا عمروا فا
ضلا وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت وقد تضمن
اخبرت وخبرت وحدثت وانبات ونبات بمعنى اعلمت فيتعدى
تعديته **قوله** وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم
ان المفعول به ربما تتوخى العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه
ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم
اول متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه
واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب والتكرم
فان الاول المتحركات هو التاء اذ لا عبرة لهمزة الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب
وتجلبب واما في المضارع فان يضم حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي
المجرد والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما

نحو

نحو يضرب ويتكرم ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب فهذا الاسم اعني
اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه ومقدما عليه
ومفعول معنى كمات زيد وطاب الخبر **قوله** ويجوز الاسناد الى المفعول
الثاني اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين اي كان سائغ (اي جائز) نحو اعطى
زيد درهما واعطي درهم زيدا الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل
في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي اخذ واما في المفعولين غير المتغايرين
فلم يسوغوا (اي يجوزوا) الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد عالما ولا يجوز ان يقول علم
قايم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا
يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث ا
من الالتباس فاجاز ظن قايم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو ا
لمظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك
للالتباس **قوله** ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به
من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت
زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه
قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه

برفع الابهام فلا يجيء الا لما وجد الابهام نحو طاب زيد نف لانه يحتمل
طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا تصبب الفرس عرقا وا
لتمييز باب نقل الى من اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت نفسه وكذا
نصبه عرقا فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة والتاكيد لما فيه من سلوك
طريق الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تع واشتعل الرأس شيبا اذ شيب
راسي وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من
الحقيقة واسناد الاشتعال الى الرأس وايقاع شيبا تمييزا عنه ايذانا بشمول
الاشتعال للرأس وان المشتعل شيب الرأس واشتعل الرأس
شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق بينهما
ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرهما من لطائف
الاعتبارات وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة
وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل القياسية
وعامله سماعي قلت انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب على
الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسي فيلزم ما ذكر ثم قوله
والعام في تحته اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل
فعل

فعل لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو في
معناه نحو ذهب ذهابا وضرب ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه
فبالحرى ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا
فانه يتناول ضروب الضرب من الشديد وغيره وكذا يتناول المرة
والمرتين والمرات وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون
نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الذي ينصب
المصدر فاما ان يكون ناصبا لمصدره او لغير مصدره مما هو بمعناه فالاول
كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر فالاول اما ان
يلاقيه في الاشتقاق كقوله تع والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان
لم يكن مصدرا انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعدت
جلوسا واما الثاني فكنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه
لما كان آلة الضرب سُدّ به مسده وليس بمصدر ساط يسوط بدليل قولهم
ضربته سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لا انثنى وجمع وذكر بعضهم
ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا الا انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط
فلا دلالة لضربت عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو

سطته ضربا مثلا الا ان لقائل ان يقول اولم يجز ان ينصب السوط مصدرا

بضربت لعدم دلالته عليه فبالحرى ان لا ينصب به اسما بعينه ما ذكر ثم

وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل

على ضربة او الضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا **قوله المفعول**

فيه هو ظرفا الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال

تشبيها له بالاوان التي تحل فيه الاشياء وقد سماه الكوفيين محال الحلول

الافعال فيها ثم ان حكم ظروف الزمان كله مبهما او محدودا وحكم ظرف

المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب على الظر

فية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان متعديا او لازما نحو سرت حينا

ويوم الجمعة وامامك واما المحدود من المكان كالسوق والدار فلا بد له

من في ونحو كما عسل الطريق الثعلب من الشواذ وقالوا انما تعدى الفعل

اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب

ظروف الزمان المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على

المصدر وكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك الى جميع ظروف

الزمان واما المكان فلا يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم

منه

منه بمنزلته من زيد وعمرو فلم يجز فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم

منه بنفسه الا انه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور فانه

فاذا قلت خلفك كان مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الا

رض كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان منذ خلق

خلق الله تعالى العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم زيد

كان مشتملا على كل زمان مستقبلا والثاني ان هذه الظروف تتقدر

على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان

المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان ا

الزمان من الوجهين سلك به مسلكه في الانتصاب **قوله** وعند هو ليقال

الليل وعند النهار وفيه لغات ثلاث عند ولا يستعمل الا ظرفا و

لا يقال عندك واسع لانه لا يصير مخبرا عنه وقد يدخل عليها من حروف

الجر من وحدها وقول العامة ذهبت الى عنده خطاء ولا كذلك امام و

خلفك لانك تقول امامك خير من ورائك والحاصل ان الظروف

بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسوى من ظروف المكان

وذات مرة من ظروف الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات

لعدم دلالة الفعل على الاسم

السنة من المكان واليوم والوقت ونحوها من الزمان **قوله** ووسط
الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين وَسْط بالسكون
ووسط بالتحريك ان وَسْطا بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك
يكون اسما ولو قلت ضَرَبْتُ وَسْطَ راسه اي وجدت الاعتماد
وسط راسه ولو قلت ضربت وَسَطَ راسه اي ضربت جرم راسه
لان الوَسَط بالتحريك الجرم والوَسْط كونه ذلك الجرم وقال الجوهري يقال
جلست وَسْطَ القوم بالتسكين وفي وَسَطِ الدار بالتحريك وقال كل موضع
صلح فيه بين فهو وَسْط بالسكون وان لم يصلح فهو وَسَط بالتحريك ثم
قال وربما سكن وليس بالوجه **قوله** واما دخلت الدار فمتوسع
وذلك لان الدار محدود وفلان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا
حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه مثل قوله تع واختار موسى
قومه اي من قومه ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل
متعد نصب الدار كنحو بنيت الدار ورد قوله بان مصدره
يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعدت قعودا وجلست
جلوسا ولان مقابله لازم اعني خرجت **قوله** المفعول له هو علة
الاقدام

الاعتماد الضرب بالرأس

الاقدام على الفعل وانما عده من المنصوبات لان الافعال في نصبه منوية
الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا او فعلا لفاعل الفعل
المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام نحو جئتك
للسمن ولاكرامك لي اليوم وخرجت اليوم لمخافتك زيدا امس لان المفعول له
انما انتصب لانه في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن
يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف
لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه
واذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان الفعل هذا لا يدخل
تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع
امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم
اقتضاء الفعل اياه **قوله** وخرجت مخافة الشر اراد بهذا المثال يوذن بغرضين
وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له
ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو ذهب اليه بعضهم بل يكفي
كونه عذرا له سواء كان غرضا او لم يكن غرضا (اي مقصودا) والا لما جاز خرجت مخافة الشر لان
المخافة لا يكون غرضا وان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج

لان مخافة الشر لا يكون بصفاء القلب

قوله المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتعدده
من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب
قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي
لانه قد قوي بالواو فتعدى اليه كما عدي بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا
في الواو
الا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف ولا شيء من حروف العطف
لا تعمل والاخفش قاس انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع
نحو جئت معه وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية والخشبة في
قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم
اقاموا الواو مقام مع ولكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا
ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعده اعرابه **قوله**
والخامس من المنصوبات العامة الحال تحقيقه الحال هي بيان الهيئة التي
عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعا منه او عليه نحو جاءني
زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما
فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب
الحال هو الفاعل والمفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا
وذلك

وذلك عند ما يكون العامل فعلا صريحا او ما شبهه من الصفات العاملة
عمله او معنى فقط وذلك عند ما يكون العامل فيه معنى فعل نحو ما شأنك
قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع
قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا لان المعنى ا
نبّه على زيد او اشير اليه قائما فيهما من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة
وانما قال وهي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال فينبغي
ان يكون الحال مقولا في جوابه **قوله** وحقها ان يكون نكرة كما ان حق ذي الحال
ان يكون معرفة وانما وجب ان يتخالفا لانهما اذا تطابقا تعريفا وتنكيرا
ايضا ان لا يتطابقا اعرابا تميز الحال عن غيرها في الوصفية ووجه اختصاص الحال
بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل
واريدت بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى الوصف
للفعل والفعل نكرة لزم تنكيرها **قوله** فان اردت الحال عن النكرة فقدمها
عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كان هو
موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها وبين
ذي الحال بالاقتضاء للنفي كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله

لحمام لاجل موت

لا يركنن احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغى لحمام وكقولك هل اتاك رجل
راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه متقيدا بالركوب وقولك ما جاءني
رجل الا راكب وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجل راكبا ولم يتعين
المص لما ذكرنا من التقييد تسامحا وتساهلا واطلق القول بالتقديم
في كل نكرة واستشهد بقوله لعزة موحشا طلل قديم انما يصح على مذهب
الكوفيين والاخفش اما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل
لاختلف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في الحال هو الظرف وفي
صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده والصواب ان يجعل حالا من المستكن
في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديمها عليه
في شيء اذ الحال متأخرة عن صاحبها وهو معرفة فاما عند الاخفش فلما
كان ارتفاع ذي الحال وهو طلل بالفاعلية للظرف صح جعله حالا عنه وحسن
تنكيره لوجهين التقديم الحال عليه وكونه موصوفا بقديم والاصل ان تقديم
الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا رجل وقد
يكون جائزا كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها
مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان لان

الحال

لان الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع واحسن حال التابع ان يقع
بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم عليها ما هو تابع له واجازه
ابن كيسان مستشهدا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس في المعنى
وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ار
سلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك
وارتكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي
وما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم قوله اسم الفاعل
كل اسم اشتق لذات من فعل اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل
لا من حيث انه تلك الذات بل من حيث هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق
عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول
فانه مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل من
فعله عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها لا يجري
على يفعل من فعله نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة من الطبايع فلا يقال للمتصف
بها انه فعل شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل احدث بل المراد انه يجب ان يصح
ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازات

يفعل في الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء
صفة او خبر او حالا فاحتاج الى تفسير الجري بان حكمها ثم ان اسم الفاعل
انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل
لما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو مستحق في الاصل وكذلك دخل الاسم
على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الان
او غدا كما يقال زيد يضرب والذي هو بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا
نحو هذا ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمرا امس لان الافعال دخلت
على الاسماء في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب
من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي محتجا
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد واصحابنا ذكروا ان باسطا وان كان
ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل الكلام و وقعت المضارع مو
قعه نحو يبسط ليصح وذلك لان الحال الماضي تحكى على صورة الحاضرة نحو كان
زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط عمله الاعتماد على احد الاشياء الستة التي
اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال قائم
غلامك خلافا للاخفش والكوفيين **قوله** اسم المفعول لما كان اسم

الفاعل

دقيقة منه الفعل

الفاعل اسما مشتقا لذات من يفعل فاعمله عمل الفعل المبني للفاعل كذلك
اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل فاعمل عمل
الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط
الزمانين والاعتماد وتقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا
بمضروب كما كان يرفع بيضرب ومضروب في التقدير جار على يضرب لان اصله
مضرب فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم بناء
مفعل في ابنيتهم الا مع التاء نحو مكرمة واما نحو مكرم ومعطى فجار على
الفعل لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول يكرم
ويعطى **قوله** والصفة المشبهة هي ما لا يجري على يفعل من فعلها اعلم ان نحو
كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوي وصعب
وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة
بها من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فاجريت مجراها في العمل فقيل
مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه فترفع هذه ا
الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد
ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية

الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدا
لقيل كرمون اباؤه اذ المبتدا على عدة الخبر اذا كان هو هو فان
قلت كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذا
الكرم شيء قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني الفا
عل قلت ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا
يرى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم
الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل زيد مانك لا يقدح في كونه حالا
كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه
قد وجد من قبل وهكذا اسم الفاعل نحو زيد قايم غلامه تريد الحال والقيام
قد كان مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي ا
انك لو قلت زيد حسن ابوه امس قبيح اليوم لم يجز حتى تدخل
كان ليدل على ان الحال حال محكية وليست بحاضرت كما في الفعل واسم الفاعل
نحو كان زيد يقوم امس وقايما غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات
ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل ولا تقول زيد حسن مرئيا ايحسن
او حسن قد انقطع **قوله** المصدر وهو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما سمي

المصدر

المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي
يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل فرع مشتق منه ان
المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يستقل بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث
وزمان والمصدر على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد
قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة
كما ان ذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على
ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد ان يكون فيه
الاصل والزيادة واما ما تمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر با
عتلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما وذلك لا يدل
على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل فانما يدل
على اصالته في التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في العمل والمصدر
فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد
عمروا فكل فعل له نصب ورفع كان لمصدره كذلك وانما قال كما تقول
من ان ضرب زيد عمروا لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا

ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد
وبلغني خبر ان يخرج وان يخرج خبر له فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي هذه
المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل
فيه عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا ان ضربت
قوله ويضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة اضرب
احدها ان يضاف المصدر الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت
من دق القصار الثوب فالفاعل ههنا مجرور لفظا ومرفوع معنى ولهذا
يحمل المعطوف عليه او الصفة على الموضع نحو عجبت من دق القصار
الثوب وصاحبه بالرفع او من دق القصار الحاذق والثاني ان
يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي
ان ضرب زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى
المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب
زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب نحو عجبت من دفع الناس بعضهم
ببعض اي ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه
ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف
الى

الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد و
والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تع
لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين
الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز حمل المعطوف عليه كما
في الفاعل واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى
الفاعل نحو عجبت من ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف
الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس او يترك ذكر الفاعل
قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه مجرى المفعول
به فالمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا
باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو القليل لم يجئ
في التنزيل ولم يذكر المص لقلته وندوره **قوله** ويترك ذكر احدهما كما في قوله
تع او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اطعام مصدر منون يتيما منصوب به
وفاعله محذوف حذف للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس والا شيء
من اسماء الاجناس يحتمل الضمير وتبارك على خلقك انك لا تقول ان ظهر
اعجبني من هذا الامر ظهور كله كما تقول ان ظهر كله وانما جاز خلوه عن الفاعل

مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل اذا جرّد او على وصف جار مجرى الخبر في
اقتضاء ما يسند اليه فاذا افردت خلفه عن مسند اليه فقد اخللت بخلاف
المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزمها ان يكون مسند الى شيء
واما قوله تع وهم من بعد غلبهم سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر
مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر الفاعل متروك اي من بعد
ان غلبوا سيغلبون ومن قرا بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل
وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان يقرا الم غلبت الروم بالبناء
للفاعل وقد قرا به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر لفارس لا للروم
ومجال الكلام في الاية فسيح غير انه يفضي الى الاطناب المخل **قوله** المضاف
كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني اعلم ان
ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف وانما عمل الجر هنا
لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك على العمل **قوله** والاضافة على
ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية يعرف
المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته غير
مختص بواحد فاذا اضيف تعرف وصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه
وذلك

وذلك لان تقدير المعنى على تقدير اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف
بمنزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان يمتزج
معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان
نكرة فلا يفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا
قلت راكب كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب
فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف
لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه ا
التعريف **قوله** وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال
في الغالب احترازا عن قولهم ثبت الغدر وقتيل الطف فقد قيل ان الا
ضافة بمعنى في نحو ثبت في الغدر وقتيل في الطف لكن الغالب ان يكون
بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم
من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم
اي نوع هو فاذا اضفت بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا
يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك
قال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون في مثل غلام زيد ان المعنى

غلام لم يؤد ايضا معنى الجر لان اللام متعذرة ههنا كيف والمضاف اليه بمنزلة
من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين
والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان تكون اللام فاصلا بين المضاف و
المضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها
لوجب ان لا يحذف التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان
النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف
الجر ولفظها محذوف حذفا يخرجها عن ان يكون في حكم المذكور او في عداد
المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن
معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف
من جائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا اياما مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر
عبد القاهر ان في بناء الاسم ههنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه
الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة
فلن يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه عاملا يحدث به هذا
الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده وارى
ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن بمعنى
الحرف

الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا
انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون مع
بقاء عمله ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذ
لك الحرف كما ان اين واخواتها لما كانت معناها مشتملا على معنى
حرف الشرط والجزاء بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم والمتضمن على هذا
التفسير ههنا هو المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف
فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف
اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال و
يدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان يعطى الاسم
حكمه ويجعله مثله في كونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي
اعطيناه حكمه في كونه علة يحدث بها الحكم هو المضاف اليه فالمتضمن للحرف
هو ليس الا المضاف واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون
بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرت والمضاف
متضمن لمعنى الحرف فهلا بني فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب
او البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة

لانها من خصايص الاسم ولا يكون في الفعل والحرف الا يرى انهم لم
يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة
التي اوجبوا بها البناء في مفرديهما قايمة معانه وتقول ان المضاف اليه
لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين ينزل منه منزلة التنوين التي
هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين وكذا مع ما قام مقامه **قوله**
ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا و
انما يفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي اما اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو
مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير
حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه
حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني
نحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا
انك تغلب ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع في جميع
اجزاء الموصوف به فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه
ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه وبذلك عن نقل

الضمير

الضمير الى الصفة تذكرها في هذا جايل وشرحها وثانيتها في عقد جايل الوشاح
قوله والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع وانما لم يجمعوا بين
التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة
التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة **قوله** ولا بد
في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف التعريف وانما اشترط ذلك لانه
لو لم يجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية
التي وضعها للتعريف والتخصيص لان تعريف المعرف محال **قوله** وتقول
في اللفظة الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به
النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فان اردت وصف المعرفة به اد
خلت عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يقتضي
هذا الى تعريف المعرف لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية
مفقودة ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين
لا يتصور مع اللام فيتعذر سقوط بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل
بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا يرى
انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضفت

افادت التخفيف من وجهين وهما بسقوط الكناية من المضاف اليه
وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي على اخف منها لا يقال ان الكناية و
ان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازن الكناية لثقلها وخفته
قوله والضاربا زيد وانما جاز هذا لان هناك نونا تسقط ويعاقبه
المضاف اليه فتكون في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضا
ربوا زيد وجاز الضارب الرجل مع انه لا يفيد فيه خفة لفظية لانه
يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم
جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب
في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد اذ لا
يفيد بالاضافة خفة لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع والمضاف اليه
ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربك
والضاربي والضاربه فسايغ لما فيه من استبدال الضمير المتصل من المنفصل
اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف
جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل
لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين
الضمير

الضمير المتصل نحو ضاربني والضارباني والضاربوني كراهة اجتماع الزيادتين
في اخر الكلمة جعلوا اما لا يوجد فيه تبعا له اجراء للباب على وتيرة الاطراد فاذا قلت
الضاربك مثلا فالبتة لا يكون الا ضمير المجرور وهذا ما اختاره الزمخشري رحمه الله
وميل الامام رحمه الله الى انه ضمير المنصوب تمسكا بنحو ضربي **قوله** الاسم
التام انما نصب لان الاسم التام التمييز لانه لا تمامه يقتضي ما يليه وينتزع الابهام
عنه وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما نصب
المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر الا ترى ان راقود في قولك راقود
خلا اسم قد تم اي امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين وهي مبهم محتمل
الاجناس المكيلات فنصب خلا مثلا انتصابه اياه وشابهه بضارب
بالتنوين في انه يقتضي مفعولا وهو قد امتنع عن الاضافة بالتنوين وكذلك
منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان برا فقد تما بنون التثنية وهما
محتملان من اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا
ما بعدهما كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع
وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا
ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه ا[illegible]

معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير تمنع من جر درهم فهذا هو الاسم التام
ثم ان التام قد يكون زايلا وقد يكون لازما فالاول هو التام بالتنوين ونون
التثنية لانك تقول عندي راقود خلا وراقود خل وعندي منوان سمنا وسمن واما
الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول عندي عشرون
درهما عشرو درهم لان عشرون اسم تام اسم موضوع لضاعف عشرة
وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون
على ثلثة ثلثة مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما اختص
ثلثون بثلث مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع الواو
والنون لهذا العدد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون فيمتنع
ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول
عندي مثل زيد عسلا مثله رجلا لانه مضاف الى الضمير يمتنع ان يضاف الشيء مرتين
واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع
كف سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين ههنا اعني كف لا ابهام فيه
فيرفع وانما الابهام في قوله موضع مضاف الى الكف اذ المقصود بالتمييز هو
الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته اليه تمنع من الجر

وتعجب

وتوجب النصب كما تمنع اضافة الملي في قولك ملؤه عسلا فان قلت
ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك
من بعد ان تضيفه الى الكف قلت كذلك مثل ملؤه لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف
الى شيء مخصوص كالانا او الى ما هو مكيال معروف كالزق وغيره فاذا
ايراده في تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم
التام بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط بافتقار
مقتضاه التمييز لا ابهام ولا شك ان المعنى المقتضي للتمييز ههنا هو الموضع
مضاف الى الكف لا الكف نفسها اذ لا ابهام فيها يدلك على هذا انك لو جئت
بالكف منونا غير مضاف اليه شيء لفظا وتقديرا نحو ما في السماء كف مثلا
لم يقتض التمييز البتة وايضا انهم قد شبهوا موضع كف سحابا بقولك ضرب زيد
عمروا فوجب ان يكون العامل المضاف لانه المشبه لا المضاف اليه وقال الشيخ
عبد القاهر ان سحابا قد انتصب ههنا من وجهين احدهما بثبوت التنوين
والثاني الاضافة وهذا ايضا عجيب لانه ان اراد ان العامل في التمييز
ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم بالاضافة ايضا فهذا يؤدي
الى اعمال العاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع

يلزم ان يكون الاسم الواحد رفع بعض المواضع جوابا
باعتبارين مختلفين ولانه يلزم ان لا يكون
كل واحد منهما عاملا بالاستقلال
ههنا والمفروض خلافه

منهم على رفضه الا ترى انه لو ازدحم عاملان على معمول واحد فالعمل
بالاتفاق منهم لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما
على ان المنون ههنا لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام
ان يكون مقتضياه للتميز لابهامه وقد انتفى الشرط ههنا ولعل كلام الشيخ
هو الذي غر المصنف من جعله العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ
لما جوز ههنا النصب بالوجهين جعل المصنف الاقرب عاملا على ما هو المذهب
الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل لآخرهما
وجودا الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تامل فيما ذكرنا قوله ويقال
للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول و
قد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلت
انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التميز اربعة اقسام وهي
المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال الثلاثة
الاول مقادير اي ما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع وللاخير مقايس
اي المضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي مقايس لانك اذا اخذت
لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل على هذا الاناء وكذلك

مثله

مثله رجلا بخلاف مثل زيد منوان سمنا فقدرت ما عندك من السمن بالمنوين
ولم تقس شيئا قوله والتميز رفع الابهام عن المفرد كذا اعلم ان المفرد قد يطلق
ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع
من قبيل المفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المثنى والمجموع والمراد منه ههنا الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة واقول
اعلم ان التميز رفع الابهام ثم الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد
طرفيه فالتميز الاول يسمى تميزا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب
زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على الانفراد ولا
في زيد على الانفراد والتميز الثاني يسمى تميزا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم نحو
عندي راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود لا غير فارتفع بقولك خلا

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

قوله وهي ثلثة اصناف
انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل
السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم
الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال او الحروف
فهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم

من الحروف العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل

لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل

عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل

عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف

الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحرف ام الفعل وفي قوله

عامل في الجملة تجوز وتساهل والمراد عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة

من حيث هي الجملة لا تصلح ان يكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة

ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل **قوله** اما الجار فسبعة عشر

الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء وكلها

تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه تختلف بها فمن معناها ابتداء

الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة يريد ان مبتدا الخروج كان من البصرة

وقد يكون للتبعيض في اخذت من الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن

معنى الابتداء لانه تدل على ان الاموال مبتدا موضع اخذك كما ان قولك

خرجت من البصرة يوذن بان البصرة منشا خروجك الا انها في الاموال افادت

التبعيض ايضا اذ كان ممكنا ولم تفد في قولك خرجت من البصرة لانك

اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان يكون خارجا منها وغير خارج

وقد تكون للبيان في عشرة من الدراهم لان العشرة قد يكون من الدر

اهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود وعلى هذا نحو قوله تعالى

فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذ

جعل مبتدا اجتناب الرجس هو الاوثان وقد تكون مزيدة في المرفوع نحو

ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الزيادة على

النصب اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية

حيث توصل الى الاسماء معنى الافعال فتكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل

قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال المبرد

في اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق

ولعل الصواب ان يقال انها في ما جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى

النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احد لافادتهما جميعا

معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن به حرف النفي وهو نكرة يفيد الاستغراق البتة

اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست

بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك لو قلت بغير من لم تفد

الاستغراق قطعا بل محتملا وصحة قولهم ماجاءني رجل بل رجلان تشهد لذلك
فمن صرف الكلام الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان اللام التوكيد
في صيغة المضارع لافادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها و
لغيرها ولهذا السر استشهد المص في الزيادة بما جاءني من احد دون ماجاءني من
رجل ثم ان زيادة من في النفي وماجرى مجراه مستمرة فلا تزاد في الاثبات
عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم

قوله والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير
هو الكوفة وقد تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تع ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تنتهي الى اكل اموالهم **قوله** و
في معناها حتى الا انها تفارقها من وجوه وهي ان مجرور حتى اما ان يكون
ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس ينتهي به السمكة
او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهي الليلة و هذا
معنى قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر جزء
منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق به شيئا
فشيئا حتى يأتي عليه كذا ذكره الزمخشري ولا يجب ان يكون مجرور الى كذلك

فمن ثمه جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في
الحكم ففي مسئلة السمكة والبارحة قد اكل الرأس ونيم الصباح ولا يجوز ان يكون
الاكل قد انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس باخر
جزء من الشيء او ما يلاقي اخره ولم يجز على ما مر وان الى تدخل على المظهر و
المضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر استعمالا فلا يقال حتاه
وان حتى لا تلزم الجر فتكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة
فنحو جاءني القوم حتى زيد وكذلك النصب والجر فانها تخالف ساير حروف العطف
في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد
طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرف الشيء من غيره ولهذا قالوا انها انما تذكر
للتعظيم او التحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان
الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف له واذا اخذ من اعلاه فادناه
طرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة وحتى
خرجت هند وقد جازت في مسئلة السمكة الوجوه الثلث الجر على كونها جارة
والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى رأ
سها ماكول واما في فهي للظرف وتقال للوعاء وتقال للاشتمال نحو

المال في الكيس ونظيره في الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني
من المعاني واما الباء فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به وخامره
ومنه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان
يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق معنى
القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار
مع كثرة الاستعمال ورَوما للاختصار مع رفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت
بالله لجاز ان تكون مخبرا لا مقسما وقد اوقعوا موقع الواو بحذف الفعل
لذلك نحو والله لافعلن ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت عنها لتقاربهما
في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء عن الواو
نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم منه تجاه وتراث
وتخمة ثم ان الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد عن اخيتها بجواز
اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو به لاعبدنه وبالحلف
على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحيوتك اخبرني فهو استعطاف
للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعا لها لا تدخل الا على المظهر
والتاء لكونها فرعا على الواو ولم تدخل على المظهر الا على واحد

وهو

الا على واحد وهو الله وقد يكون للتعدية نحو ذهبت به اي اذهبته
فان قلت اليست للتعدية في اوجهها الاخر قلت نعم الا انها في سائر
الاوجه قد افادت مع التعدية معنى اخر وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا
اعد المصنف كونها للتعدية قسما مفردا ويكون للاستعانة في كتبت بالقلم و
يسمى ايضا اداة ووصلة للفعل وتكملة اياه وللمصاحبة في دخلت
عليه بثياب السفر اي معها قالوا والفرق بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة
ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة على احد التاويلين وفي المرفوع نحو وكفى بالله وزيادتها في المنصوب
اقيس منها في المرفوع على ما سيجيء في من واما اللام فهي للاختصاص قال عبد
القاهر رحمه الله اصل اللام ان تكون للتمليك نحو المال لزيد وقد تكون للا
ستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته له
جرى مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك له وعلى هذا جاء اخ له وا
بن له وقد تزاد نحو ردف لكم واما رب فللتقليل قال سيبويه ان كم في الخبر
نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل لقيته
وانت تريد ان تقلل ذلك بهذا اصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة

بعد ان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الاسماء الى الافعال

لانه للازم ضمير الاول

بل القليل انهم يستعملونها في موضع المدح وعلى المكاثرة نحو الا رب يوم لك منهن
صالح وانها تستبد عن ساير حروف الجر باشياء منها انها يصدر بها الكلام و
لا يقال جائني رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد
والنفي له صدر الكلام الا تريهم يقولون قل رجل يقول ذلك لا تريد بمعنى
ما رجل وانما اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان تد
خل الجمل لتغيير معناها فوجب ان تصرف العناية الى ذكرها اولا لكونها مقصودة
في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل
والنكرة دالة على الشياع والكثرة اوجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل
فيها ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك لانه ما اريد به شيء معين
مثل زيد وعمرو وبل اريد به شيء ما فلهذا فسر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا
كما في ليته رجلا لجاز ان تقول ربك رجلا كما جاز ليتك رجلا ومنها
ان فعلها الذي تسلط على الاسم يجيء محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر
الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليه لانك لو قلت رب رجل
يفهم كان المعنى رب رجل يفهم ادركت او لقيت والحال تدل عليه فحذف
كما حذف مع البار في بسم الله ولا يظن ان يفهم هو الفعل المتسلطة هي اياه

على

على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة عليه لزم ان ي
كون الاسم فاعلا ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما بجملة اذا
كان مظهرا كما ترى واما بالمفرد نحو مررت برجل جواد قالوا وانما لزم الصفة
لتكون عوضا عن الفعل وقيل انما يلزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل
لان رجلا قائما مثلا اقل من رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا
لانك اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم
ان الذي تستلقاه فيما بعد قليل واما قوله تع ربما يود الذين كفروا راجع الى
معنى المضي لان ما اخبر الله تع بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه
بمنزلة الموجود الحاصل في هذا احكام رب وقد بقي ههنا سوال مع جواب لا بد
من ذكرهما وذلك ان للقائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل يفهم ادركت
مثلا كان رب موصلة لادركت الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال
انه يتعدى برب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادتها
ولم يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد والجواب انها حرف جر وقع
في الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل فانها
مفيدة للاستغراق وان لم تكن مفيدا وصلة فعلا الى الاسم لانه كان الفعل الذي

قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى اخر غير التعدية وهو
الاستغراق الجنس كذلك يدخل رب في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديا
لقصدك معنى اخر غير التعدي وهو التقليل وهذا تشبيه واضح واما على فهي
للاستعلاء ويكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا فاما الاول فنحو جلست
على السرير فهي هنا حرف جر لايصالها معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا زيد
على السطح لايصالها معنى الاستقرار المقدر الى الاسم قولهم عليه
دين لا يخرج عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما الثاني فنحو
قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخله
الجار واما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون ايضا حرفا واسما واما الاول
فنحو رميت عن القوس على معنى السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها
ونحوه اخذت عنه العلم لان العلم قد تعدى به اليك وفيها معنى من وزيادة
معنى المجاوزة الا انها تدل في رميت عن القوس على ان مبتدا الرمي منها
قال عبد القاهر وكل موضع لم يصح الا المعنى التعدية كان مخصوصا بعن فلا
يجوز ان تقول اديت الدين من زيد لان هذا موضع التعدي فقط واذا كان
موضع لا يجب ان يكون متمحضا للتعدية جاز ان يقع فيه ايهما شئت

نحو

نحو قولهم سقاه عن العيمة اي بعده عنها وجاوز به حكمها الى الري وان شئت
قلت انه بمعنى سقاه من جهة العيمة وهذا من عل حسن وان كان موضع
لا يناسب بمعنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا يقال زيد افضل عن عمرو
لانك لا تقصد ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعداه وانما
تريد ان فضل زيد بدا من هذا الموضع واما كونها اسما فنحو جلست من عن
يمينه اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه وتكون حرفا نحو قولك الذي
كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك
اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت با
لحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فتكون جملة ويكون المعنى
الذي هو حصل كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد على حذف صدر الجملة فلا تكون
الكاف اذا حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا
يجوز ان يقال جاءني الذي قائم اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم
الذي بالكاف جائزا مستمرا في حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسما
في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد المنهم واما منذ ومنذ
فانهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته منذ يوم الجمعة تريد ان مبتدا ال

انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمذ حرف وصلت الفعل الذي قبلها الى الاسم
بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ الليلة اي استقررت عندنا منذ
الليلة وقد يكونان اسمين فيرفع ما بعدهما ويكونان على معنيين احدهما
ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع
فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار في ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية و
على هذا لا يحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا
لما افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضرورة امره اذ كل واحد يعلم ان ا
ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته
منذ يومان كانك قلت امد ذلك المدة يومان واول وقته واخره يومان
ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت منذ يوم الجمعة وتريد
اول الوقت واخره جاز على تاويل ما رايته منذ اثنتا عشرة ساعة
او عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد اول الوقت
دون اخره ان الرؤية في هذا الوجه لم يلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم تتحقق
في جزء منه وهي منتفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون
المراد اول المدة دون اخرها كانت الرؤية قد انقطعت يوم الجمعة ويلزم

على

على انك رايته فيه ثم فارقتك كما في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور
من حيث الحكم ان الكلام في الجر على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احديهما
ما رايته والاخرى منذ يومان لان منذ مبتدا او يومان خبره كان المعنى ما رايته و
وامد ذلك يومان كما تقول ما رايته وايام البين طويلة وانما لم يسغ
تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومنذ يومان كما ساغ ذلك مع
ما قررناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي قبلها لا
نها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم تقل منذ يومين
كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي اذا قلت منذ يومان قيدت العموم
وخصصته فلما امتزج احد الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يجز
دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المص ويجوز منذ يو
مين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فللمتوهم
ان يتوهم امتناع الجر في قولهم ما رايت مذ يومان فازال المص رحمه الله هذا
التوهم وذكر ان الجر ههنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء
الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موازن بهذه المدة مبتدا من اوله ومنقطع
عند اخره رفعت ولو اردت ان مبتداه اول هذه المدة الى وقتك الذي

نتكلم فيه ولكن لانقطاع الفعل بالمدة ولا تسحبه بها لانك تريد انه كاين بعد
لم تبلغ غايته جرت فقلت ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية
انما هو مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم ينته بعد بل هو باق ممتد
واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول
الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد
انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم
زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى
وما بعدهما مجرور في الاول منصوب في الثاني على المفعولية والفاعل مضمر
نحو جاءني القوم خلا زيدا او عدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني القوم
ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لا يتصرف هذه الا
فعال لانها لما كانت للاستثناء اجرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا د
خلت ما على عدا او خلا تنصبان البتة لتمحضها فعلين اذ ذاك وذلك لان التتبع
الصادق في مواديها ومواد استعمالها شاهد لما التي بصدر ان بها انها لا تخ
من ان يكون مزيدة او مصدرية مع عدم القايل بغيرهما وان كانت
مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل
فاذا

فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى عدا المجيء زيدا
عدوا وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا ولا يتصل باول الحرف وانما
تتصل باخره نحو انما ربما واذا ادخلت على الفعل ادخلت اوله نحو ما ضرب وما
يضرب قوله واما ما ينصب المفرد فسبعة على ما ذكر الاول في المائية الواو بمعنى
مع وقد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون
ان العامل فيه الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا
الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو نفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل
او معناه ولا ينتصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل
للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو
فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل وما جرى
مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان يجعل للواو الذي لا
تاثير له فيه اصلا على ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم عن معمول الفعل و
ههنا عد الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر في المائية لرفع هذا التناقض قوله وحروف
النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلاثة الاول للنداء البعيد
او ما هو بمنزلته من نايم او ساه والاثنان الاخيران للنداء القريب وقيل ان يا

فلا يستعمل فيهما وقد استعمل ذكره وهي مختصة بالندبة التي تشارك النداء بصورته
وان لم تكن بنداء حقيقة **قوله** وتنصب المنادى اذا كان مضافا ذكر جار الله
انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله وانما قال
ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت علم انك تقصد منادى تتوجه الخطاب
اليه ثم اردت ان تبين ان المعني بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد
او اعني عبد الله فتنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة
الاستعمال حذفا لازما لسد اياء مع افادته معنى النداء والتنبيه مسده وتفاديا
بجانبك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكا
نك قلت يا اياك اعني وانما قال يا اياك ليدل على النداء واياك ليدل على
الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب لانه ههنا ينزل
منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم
قد اختلفوا في ان العامل لهذه الحروف ام الفعل المضمر فذهب الاكثرون الى
ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الآخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته
مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا الامالة في حروف النداء فلولا انه نائب
مناب الفعل وسادة مسده لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحروف اليها

ويدل

ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر في يا لزيد واللام لا تتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم
ان فيه ضميرا او مثل عبد القاهر الى هذا المذهب **قوله** او مضارعا له نحو يا خيرا من
زيد المشابهة بين هذا وبين المضاف من ثلاثة اوجه وهي كون الاول عاملا
في الثاني لان من لا تخلو من ان تجعل متعلقة بزيد او بخير فان كان الاول كان زيد
مع الجار في موضع المفعول مثله في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان ا
لشيخ قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام الاول كما
ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص بالثاني تخصص ا
لمضاف بالمضاف اليه والوجه الثالث متحقق في قولهم يا ضاربا زيدا و
يا مضروبا غلامه و يا حسنا وجه الاخ فالاخيران دون الاول في قولهم يا ثلثة
وثلثين في اسم رجل لان قولهم يا ثلثة ليس بعامل في ثلاثين و
لكن تخصص به **قوله** او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي رجلا ههنا نكرة لانه لا
يقصد به واحدا بعينه بل كل من ياخذ بيده فهو المنادى **قوله** واما المفرد
المعرفة فمضموم فقد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهي و
قوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف
اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى مع

اي كون الاول عاملا في الثاني
وكون الثاني من تمام الاول
وتخصيص الاول بالثاني

هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم تبين لاتفقاد علة البناء فيه حيث لم
يقع موقع كاف الخطاب وفي قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى
المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما
تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث
انك اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان
تقول الرجل بلام التعريف فصار واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان
العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكر
وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء
من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه
امتناع قولهم يا الرجل وذهب اخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء و
اجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء واللام وبعض
هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع
ان الاشارة لا تقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح **قوله** ولكن محله ا
النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرف علة البناء فالمفرد
المعرفة لم ينصب لفظا لكن حكم على محله بالنصب كما في ساير المبنيات

ليس

اذا

اذا وليتها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله يا حكم
الجواد فلولا ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس
الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسور اللفظ
وعلى هذا ساير المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ
الا انهم جوزوا الرفع في صفة المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الدابر بالجر
وهو الظرفين لان الضم لما اطرد في كل معرفة اشبه في الظاهر بما يقع بالفعل
نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس لانه ليس
كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد فيه البناء على الكسر **فان قلت**
كيف جوزوا ان يوصف المنادى المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب
وهلا منعوا ذلك منعهم في الضماير لانها لا توصف بحال **قلت** انه وان رفع موقع
كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدلك على ذلك انهم قالوا يا
تيم كلهم باعادة الضمير الى تيم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل
اذا لم يكن المنادى من اعلام الخطاب في الاصل كانت واياك والحاصل
ان الشيء اذا اشبه بالشيء لم يجر على سننه في كل حال وتما ينحط في سلك
الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان

وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام
بشر وبشرا او يا زيد الحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه
الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان تنزل
منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه علما للنداء الذي يفيد التعريف
فلا يمتنع ان يجتمع معه الالف واللام ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم
ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا
واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز في العطف الرفع والنصب بل حكم المعطوف
ههنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو وهكذا حكم البدل حيث
لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه
في حكم تكرير العامل هذا اذا كانت التوابع مفردات فان كانت مضافة
فالنصب لا غير لان التوابع تتنزل بمنزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في
المنادى اذا لم يكن كان مضافا الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع
له وذلك نحو يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام
ابا عبد الله ويا زيد ويا عبد الله ويا بشر صاحب عمرو **قوله** ويا
ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز ههنا الا الرفع لان اي وان كانت

منادى

مقصودة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاؤوا باي ليكون وصلة الى
الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف
فكان المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب
انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اي ولا يا
ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا
فيها غموض لانك لا تقدر ان تسميها حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي
يكون لها عامل ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك ان
قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد سوينا بينها وبين حركة الموصوف
اعني المنادى المضموم فانهم يسمونها المبني المشبه بالمعرب ومن حقها ان تفضل
على هذه الحركة فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي الاعراب والبناء
الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جارية لتدل على ان موصوفها المبني
قد اعطي شبها من المعرب وان علمنا بمذهب ابي الحسن في جعله العامل في الصفة
كونها صفة كان ابين لكون الحركة حركة الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر وانما
الحقت حرف التنبيه بين اي وبين صفته تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة
قوله ولا تدخل يا على ما فيه الالف واللام فقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة

لان صفته الرجل ليس بالصفة
بل هو منادى بعينه

لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك
في اسم الله تعالى لان الالف واللام لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم مع
انهما عوض عن همزة اله فصارا لانهما قد نزلا منزلة البعض من الكلمة وانما
جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان
كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انهما لم تخلع عن معنى التعريف راسا فوصلوا
الهمزة واما في النداء فقد تجردت للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف لان تعريف
النداء اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت **قوله** وان وصفت
المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا و
قع بين العلمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد
كحضرموت وذلك لان الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا
فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد
واذا نزلا منزلة شيء واحد اتبع حركة المنادى حركة الابن ولم ينعكس لان
الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت الاعرابية وهو النصب لكونه مضافا
وحركة المنادى الضم وهو بنائية واتباع الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون
الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في

نون

في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة البناء
اتباع الا ترى ان صاحب الكتاب شبهه هذا بامرئ وابنم وكما لا شك ان حركة ا
الهمزة والميم حركة الاعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعرابه ولم يوجب
جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا
اسما واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا عرى الثاني عن مقارنة الحرف كما في بعلبك
فقوله يبنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون من بنائ
هما على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله يبنيت الى المنادى دون الابن اي
يبنيت المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما لم يقع الابن بين
علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع في
كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل
الابن بمنزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف
وذلك لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا
كانت اشد اختصاصا فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من المو
صوف والابن اذا اضيف الى العلم ووقع بين العلم كان له من الاختصاص بالموصوف
ما لا يكون اذا لم يكن بين علمين لان الرجل فاذا اريد نسبته الى ابيه فانما يكون

هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم وكذلك اذا لم يقع بين علمين
الا يرى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد ومما يدل على شدة اتصال
الابن واقعا بين علمين بموصوف انهم اسقطوا التنوين من الموصوف في غير
الندا نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين
نحو هذا زيد ابن اخينا **قوله** ولم يقع بين علمين كان كساير الاسماء اي كان
الابن كساير الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف
على الفتح **قوله** وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة واللام الجارة تفتح مع المكنيات
وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله عنه يا لله
للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم ينعكس
لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة كاف
الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف الخطاب نحو لك وانما فتحت مع الكاف
لان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت
السكون في الخفة لان البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة فرقا
بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار
عن زيد بانه هذا واللام لام الابتداء او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص ثم ان

مثلا قايل بالرئيد داعي ويا زيد مدعو للمسلمين مدعو اليه

هذا

هذا الالتباس لما كان زايلا مع الضمير لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في
قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة التي استحقها
في الاصل وعلى هذا لام التعجب تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك
قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه تقول تعال فانت عجيب
الشان لا يعرفك كل احد **قوله** وقولهم يا للبهيتة بكسر اللام هذا انه
جواب عن سوال مقدر يعني يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو
مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى
متروك كما في قولهم يا بؤس لزيد والمعنى يا القوم للبهيتة اي احضروا وبها
وشاهدوها والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا
للعضيهة ويا للافيكة **قوله** وترخيم المنادى قال النحويون ان الترخيم
حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان ينحر البعير وغيره
من غير علة وهذا ايضا حذف عن اخر الاسم من غير ما عارض من ا
اضافة او اعلال او تجاور الساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم
امراة رخيمة وهي التي يكون كلامها مرتلا محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا
الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي تكون لينة الكلام خفيفة الصوت

ناقة النعة ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة فسمي هذا الحذف
ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل انما اختص بالنداء لان النداء
باب تغيير فالتغيير يؤنس بالتغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى
يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف ريثما تتم الكلام وله
شرايط احدها ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته لئلا يلتبس
والثانية ان يكون زايدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل
الاصول وان الكوفيين اجازوا ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان ا
اوسط متحركا فيقال في المسمى بعنق يا عن قالوا لان في الاسماء ما بقي
على حرفين نحو دم ويد قال اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة
عن القياس فلا يحسن ان يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف
لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت ر
رخمت في غير النداء والرابعة ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد
عد المناقب والاوصاف فوجب ان يتكلم على وجه الكمال والخامسة ان
لا يكون مستغاثا وذلك لان مستغيثا لا يأمن من نوع تعلل من المستغاث

بالالتباس

بالالتباس وعدم التفهم وذلك ما حقيقة منه او بطريق التجاهل بعد ز
الحذف والترخيم ولم يتعرض المص لذلك الشرايط الثلث الاخيرة لاشتهارها
فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف آخر الاسم
ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون والثاني ان يجعل
ما بقي بعد الحذف كانه اسم براسه ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك
ساير الاسماء وذلك نحو يا حار ويا هر في حارث وهرقل وان شئت يا حار (نعم صح)
ويا هرق بالضم كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم
مضموما لكن التقدير مختلف وذلك نحو يا بلب في المسمى ببلبل ثم ان المرخم لا يخ
اما ان يكون في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا ا
او لم تكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زايدة او لم تكن فان لم تكن
لم يحذف الا الاخير نحو يا حار في حارث بالكسر والضم على اللغتين وان كانت
فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف
ايضا الا الاخير نحو يا سعي في المسمى سعيد على اللغتين لان الحركة متعذرة
في الياء على لغة من يقول يا حار بالضم وغير متعذرة في اللغة الاخرى وان بقي
يحذف المدة ايضا نحو يا منص بالضم في منصور على اللغتين وان كان

في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معاً نحو مروي بالضم والفتح في مروان
قوله إلا ما في آخره تاء التأنيث فإنه لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية
وإنما لم يشترط هذان الشرطان لأن العلمية إنما اشترطت لأن لها تأثيراً في الحذف
وإذا كان المحذوف تاء التأنيث لم يفتقر إلى هذا الشرط لأن تاء التأنيث
في حكم كلمة زائدة فحذفه أهون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلاثة لأنه بالترخيم لم يلزم
إجحاف في الكلمة لم يكن قبل الترخيم إذ الإجحاف واقع قبله لأن التاء منفصلة غير مبني
عليها الكلمة قوله يا ثب قبل أو ثبي على خلاف المذهبين ثبت إذا كان اسم
رجل فالواجب أن يقال يا ثب قبل وأحد الشرطين مفقود وهو الزيادة على
الثلاثة وإذا كان بمعنى الجماعة فالواجب أن يقال يا ثبي ويكون كلا الشرطين به
مفقوداً وجاز فيه الفتح والضم قوله وإلا للاستثناء الاستثناء مشتق من ثنيته
عن الأمر إذا صرفته عنه فسمي الاستثناء لأن الاسم المستثنى مصروف عن حكم
المستثنى أو من ثنية الحبل إذا وضعت أحد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا
سمي الاستثناء لأنه ضوعف به الخبر وشفع وإن كان الأول مثبتاً شفع
بالنفي وإن كان منفياً شفع بالإثبات على ما ترى وهو إخراج الشيء من حكم
دخل فيه غيره لأنك إذا قلت جاءني القوم إلا زيداً فقد أخرجت زيداً من المجيء

الداخل

الداخل فيه غيره ولم يخل من حكم دخل فيه هو وغيره لأن ذلك لا يتناول المنقطع
من الاستثناء لأن الحمار في قولك جاءني القوم إلا حماراً لم يدخل في الحكم إلا أنه مخرج
عن حكم دخل فيه غيره فإن قلت فإذا لم يدخل فكيف أخرج قلنا المراد بالإخراج صرف
الحكم عنه والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب
اعلم أن المستثنى بإلا لا يخلو من أن يكون في الكلام الموجب وغير موجب والمعني
بالموجب ما لم يصدر بأحد الأشياء الثلاثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير المو
جب ما يصدر بأحدها وإنما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لأن من الاستغراقية
كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه أيضاً كقوله تعالى هل من خالق غير الله فإن كان الكلام
موجباً فلا بد وأن يكون المستثنى منه مذكوراً والمستثنى منصوب نحو جاءني القوم إلا زيداً و
إنما نصب لأنه قد شبه بالمفعول لكونه فضلة تجيء بعد تمام الكلام وله شبه خاص
بالمفعول معه لأن العامل فيهما بتوسط الحرف والمص جعل الحرف ههنا عاملاً
كما جعل الواو ثمه عاملاً وإن كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو المنصوص
من مذهب النحويين وإن كان غير موجب فلا يخلو من أن يكون تاماً أو غير تام
والمعني بالتام ما كان المستثنى منه مذكوراً فيه وإن كان تاماً فلا يخلو من أن يكون
المستثنى متقدماً على المستثنى منه أو لا يكون فإن كان متقدماً فالمستثنى منصوب

اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني الا زيد الا احد وان يكون بعدها فلا يخلو من ان يكون
المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب
ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط فيه عندهم ا
ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى
النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما جاءني احد الا زيدا والا زيد وما مررت باحد
الا زيدا والا زيد وما رايت احدا الا زيدا او ههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل
البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا لو حملته على الاستثناء
كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر لما شيء فاذا
اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا حملته على البدل كان ا
الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط فكان
قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان كذلك فالبدل
اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه بخلاف النصب فهو فضلة و ا
والحمل على الاول اولى وانما لم يجز البدل في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا
لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه يحكم عمل فيه عامله فصار
كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت بالجائي فكيف ترفعه به وقد نفيت

عنه

عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء
فاذا جعلت فاعلا للمجي كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس
الغرض وان كان الكلام غير تام الغا فيه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى
نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا
قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني دون
الالفاظ نحو بل وهل وغيرهما ولا يجوز هذا الا في المنفي لا تقول في الايجاب جاءني
الا زيد اذ لو ذهبت بقوله لم تخل من ان تريد اثبات المجي لزيد او نفيه عنه
فان اردت الاول كنت قد جعلت الا زائدة بمنزلة الساقط وذلك
لا يجوز لان الا (لا اداة الاثبات) وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة
ما حتى اذا جيئت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم منع
زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على الاوضاع وخروج
بها عن طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض
فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له **قوله** وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد
الا اعلم ان غير موضوع في الاصل على الوصفية ولا يقع الا صفة لنكرة و
ان اضيفت الى المعرفة لانه موضوع على ما ينافي التعريف لانك اذا قلت

مررت بغيرك فمحل من عدا المخاطب غير وان كان موضوعا على هذا لم يكن الا
اضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ماله ضد واحد فيتعرف اذ ذاك
نحو عليك بالحركة غير السكون ونحوه فتوصف النكرة نحو قولك مررت
برجل غيرك مثلا ان مررت قد وقع على المخاطب وبرجل آخر او انك لم تمر
بالمخاطب بل بآخر او انك مررت برجل مخالف المخاطب في المذهب والشمايل
وهو في هذا الوجه خلاف مثل بخلافه في الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما
المخالفة في الذات دون الاوصاف والشمايل فهذا معنى غير وماله في اصله
ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة واحدة فادخلوا كل واحد
منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا غير لمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم
الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا الا لمعنى الوصفية واعربوا
ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني
اي استعارة غير للاستثناء
غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد بالرفع والنصب
فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير متعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم
الواقع بعد الا قلت لان غير لتوغله في الابهام اشبه الظروف المكانية التي
هي الجهات الست واجري مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني

اعني

ع علم بهذا اشارة ان المجي تعلق بالمخاطب والرجل الاخر معه
٥ وعلم بهذا اشارة ان المجي تعلق بالرجل غير المخاطب معه
فهم ان الارادتين يجوز ولفظ غير

اعني دخول الا على غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله
لفسدتا فللمشرك ان يقول يجب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما
آلهة غير المستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد **قوله** ومثله
سوى اعلم ان سوى في معنى غير انه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عند
ظرف مكان في الاصل وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل ناصب
ولا يجوز ان يلي معمول عاملين في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال
مررت برجل سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى مكانك ومما
يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير فانه لا
يقع صلة للموصول والكوفيين اجازوا استعماله اسما وظرفا فيجوزون في السعة
مررت بسواك وجاءني سواك **قوله** والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة
منصوبها قبل المرفوع واثنان على العكس والستة تسمى المشبهة بالفعل وانما
سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء وكون
اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون
الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اعطيت مجراه في ان جعل لها

مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل
ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب ههنا لازم وثمة جايز وانما التزم
فيها ذلك لانه ليس للحرف حظ في العمل وانما هي محمولة على الفعل وفرع عليه
فالقياس ان تلزمه طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل
نحو ضرب زيد عمرا اخيرا وانما كان تقديم المنصوب اولى لتكون ابعد من مشابهة
الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع ههنا حصل مخالفة هذه
الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت فالخبر اذا كان ظرفا فما الذي
يسوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلت انما جاز ذلك لما في
الظروف من الاتساع والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها
ما لا يجوز في غيرها الا انهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو
قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان يتقدم الظرف على انّ لا تقول
في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا
من ضعف الظرف ان تعمل فيه الحرف متقدما عليه واعلم ان الاسم والخبر في
هذا الباب هو المبتدا والخبر في الاصل فالعامل الحرف فيهما معا عند اصحابنا
البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية ولما وجب ان يكون عاملا

وجب



وجب ان تعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف
ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز
عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالمبتدا ويرتفع
الخبر وذاهبان خبر له ولا بد ان يكون معمولا لعاملين مختلفين احدهما لفظي
والاخر معنوي فلا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جايز لانه لا عمل للحرف
عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه **قوله** انَّ وانَّ للتحقيق
اذا قلت ان زيدا قايم فان تحقق مضمون الجملة وتثبت فيها في الصدق
وكذا اذا قلت بلغني انَّ زيدا قايم بالفتح الا انها تقلب مضمون الجملة الى المفرد
على ما ستراه وان المكسورة لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها
للابتداء لا تجامع لام الابتداء نحو انّ زيدا لقايم وان في الدار لزيدا وانّ
زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو لان زيدا قايم الا
انهم كرهوا توالي حرفين بمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا
اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدمه فلا
يجوز ان زيدا قايم لفي الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم والخبر والا
لما وقع في صلة انّ ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز

في المعطوف الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل
على المحل بعد مضي الجملة فان لم تمض فالنصب ليس الا على ما مر آنفا
واما قوله تع ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى فقد ذكر سيبويه ان في الآية تقديما وتأخيرا كأنه ابتداء و
والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر وانشد شاهدا له والا فاعلموا
انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق كأنه قال انا بغاة وانتم كذلك
وفائدة التقديم في الآية هي الايذان بان الصابئين الذين كانوا ابعد
منزعا في الشرك واثبت قدما في الكفر وما سموا صابئين الا لانهم
صبوا على الاديان كلها لو آمنوا الصحيح مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدم
ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واما في البيت وهي الاشعار بان المخاطبين
اوغل في البغي فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا ولو قيل بالنصب
نحو الصابئين واياكم لما كان من التقديم والتأخير في شيء لان التقديم
والتأخير في المنزل دون العامل هكذا ذكر في الخطاب الكشاف قوله
وكان للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل في
قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت

همزة

همزة ان لتكون داخلا على المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت
عليه وانما عدل عن الكلام عن صيغة الاول ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على
التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرو الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه
بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضي صدره على الا
ثبات قوله ولكن للاستدراك اعلم ان لكن قد يتوسط بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك
قولك ما جاءني زيد لكن عمروا جاءني وجاءني زيد لكن عمروا لم يجيء وقد ينزل التغاير
المعنوي منزلة التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمروا حاضر وجاءني زيد
وجاءني زيد لكن عمروا غائب وهي تشارك ان في جواز العطف عليها
مع ما عملت فيه محلا لان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام
على خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل للترجي و
ذلك قوله تع يا ليتنا نرد ولا نكذب وقوله تع لعل الساعة قريب ترج
للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما
لا يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع
اذ المحال لا يرجى وقوعه قوله والفرق بين انّ وأنّ انّ المكسورة مع اسمها

ان مع

وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وا
فادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فيكون
معها في تأويل المصدر فلما تفيد حتى يضم اليها اسم او فعل الا ترى
ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه واما المكسورة
فالجملة معها على الاستقلال بفائدتها تقول ان زيدا منطلق وتسكت كما
تسكت على زيد منطلق والحاصل ان ما كان مظنة للجمل فالواقع فيه المكسورة
كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول لان الصلة لا يكون الا جملة ونحو
ذلك وما كان مظنة للمفردات فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول
والمضاف اليه والمبتدا نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان عمرا خارج
وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق الا انها لا تقع مبتدا
بها في اللفظ لا تقول انّ زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك
لانهم لو ابتدأوا الكلام بأنّ لكان عرضة لدخول انّ عليه انّ انّ زيدا قائم
حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد **قوله** ويفتح بعد لو ولولا وبعد
علمت انما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو ا
ذا كان مختصا بالفعل فيقتضي ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فا

فالتقدير

فالتقدير لو وقع انك جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعمالها لطول الكلام
بانّ وصلته ولا تطلب الفعل وجب في انّ الواقعة بعدها ان يكون خبرها
فعلا فلا يجوز الاسم لان الاسم لم يكن له دلالة على المحذوف الفعل نحو لو ان
زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تع ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام والبحر يمده وقد اجاب عنه فخر المشايخ بانه انما جاز من حيث
ان قوله والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام
صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها
بها وحصول الشركة بينها بالعطف وقال ونظيره قولهم زيدا ضربت عمرا وا
خاه فان زيدا انما يصح نصبه مع كونه مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل ان
عمرا واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله به من سبب زيد فكان الضمير
المتصل باخي زيد متصل بعمرو وانما فتحت بعد لولا لان ما بعدها مبتدا محذوف
الخبر والمبتدا لا يكون الا مفردا اذا قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا
فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت كان بمنزلة قولك لولا زيد
منطلق والجملة لا يكون مبتدا كيف والمبتدا مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار
عنها وانما فتحت بعد علمت واخواتها لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك

قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان الطول ا
الكلام بان وصلته ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا
انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه
فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الظاهر
فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث
والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم
زيد منطلق فاذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى
ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه حديث
والمحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت يعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم على ما سيأتي بيانه
فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان الجملة فتكسر **قوله**
وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها اعلم ان ما تدخل على هذه الحروف الستة
فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على القبيلتين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد
وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على
الشيء او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور

على

على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تع قل انما انا
بشر مثلكم وقوله تع انما ينهاكم الله والاستقصار الكلام فيه لا يليق بهذا الكتا
واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل
عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف وتهيئها للدخول على القبيلتين الا ان
المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية اذا دخلت على الفعل
فيدخل على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر نحو كان وكاد وحسبت واخواتها
والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب منها عند دخولها على الفعل احد الاحرف
الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة
لانها لا تجامع مع ان الناصبة لكونها للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما للاستقبال
او للحال وذلك نحو ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما وان علمت زيد منطلق و
علمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني زيد لكن
عمرو حاضر وكان ثدياه حقان **قوله** والاثنان اللذان مرفوعهما قبل
المنصوب بهما ما ولا المشبهتان بليس ما ولا تحملان على ليس فيجعل لهما
مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها من وجهين احدهما
النفي والدخول على المبتدا والخبر ثم ان ما ادخل في الشبه لها وذلك لاختصاصها

بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة في
المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلق وما رجل افضل منك ولم يعمل لا الا في
النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلق لظهور الضعف في التشبيه
وانما اختصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها
لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة فروعي ههنا
ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على
الابتداء ولغة التنزيل على الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم
ويبطل عملها عند نقض النفي بالا لزوال مشابهتهما بليس وذلك لان
وجه التشبيه هو النفي فحسب وقد ابطلت الا ذلك واما ليس فانها تعمل
مع الا لكونها فعلا والا لم يبطل الفعلية وكذلك يبطل عملها عند تقديم الخبر على
الاسم لظهور الضعف فيهما وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير متصرف
شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما عن سمتهما
الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في ان
اظهار الفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع كذلك قلنا ان واخواتها لما اشبهن الفعل
لفظا ومعنى واستعمالا اجبر انواع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشبهن

بخلاف

بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك المشابهة القوية فاومن فيهما الاشتباه با
لاصل **قوله** ولا لا وجه آخر واعلم ان النكرة نحو رجل قد يشتمل على الجنس كله بطريق
البدل فاذا دخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل في الدار قد اشتمل النفي
على رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له نفي
الجنس وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز لانه نفي لحكم الجنس لا نفي الجنس
الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته
في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع
الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما
يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم
اذا كان مضافا او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا
يبنى على الفتح وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير
معمول في المضاف والمضارع له لان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف
وكذلك ما يضارعه فلا تفهم ههنا والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء
في هذا الباب انك تقول لا [illegible] في الدار بفتح التاء لان الحركة ليست
حركة اعراب فتخالفها اختها التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا

تكلم

نفس صح

ان الفتحة ليست للاسم وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا بنات صدق
لك ولا اخوات نسب لك فتكسر لان المضاف معرب وهو حركته اعرابية
وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى نكرة لان الاضافة في هذا الباب الى
المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح والمسالغ لدخول لا هذه على المعرفة اللهم
الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا في الدار واما
خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كاين عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم
اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه
بالخبرية كما هو قبل دخول لا ولا عمل للحرف فيه وحجة الاول ان لا محذو
بها حذو ان فوجب ان ترفع الخبر كان وايضا معنى النفي فيها يقتضي مظنونا
بالجملة فوجب ان يكون عاملة في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على
ان فوجب ان لا تساويه في العمل انحطاطا لرتبة الفرع عن الاصل وايضا
ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدا
ولا عمل فيه لها اذ الخبر لا تعمل فيه العامل اللفظي وجواز لا رجل وامراة كاينان
عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان لا عمل لها في الخبر
والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم اثبات الخبر
في هذا

في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر في كلا
مهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه
ايضا عند الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا في الوجود الا
الله **قوله** فان تكررت لا مع النكرة المفردة جاز فيه الرفع نحو قولك
لا حول ولا قوة الا بالله وانما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل في الدار
ولا امراة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار ام امراة فيقول
لا رجل في الدار ولا امراة ولا لا تعمل ههنا وقد ذكروا في لا حول ولا قوة
الا بالله ستة اوجه الاول ان يقال لا حولَ ولا قوةَ بفتح الاسمين فيجعل
لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حولَ ولا قوةً بفتح الاول ونصب
الثاني على ان يكون الاولى لنفي الجنس والثانية زايدة موكدة للنفي غير عاملة
والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح يشبه المنصوب
والثالث لا حولَ ولا قوةٌ بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا
مع المنفي والرابع ان يقال لا حولٌ ولا قوةٌ برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس
لا حولٌ ولا قوةَ برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس
عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس به حكما لان

لان الثانية في الوجه الثالث زايدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس و
ارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي تقصها عليها ولا مزيادت
عليها لمجال **قوله** ولا المعرفة فلا تقع بعدها الاسم مفوعا اعلم ان لا موضوعة
للنكرة اذا اصلها النفي الشايع وذلك لا يتاتي مع التعريف فلم يدخلوها
على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا ما زيد عندك وان جاء شي
منه فمع ضرورة الشعر والذي يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو
وانما جاء هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول
لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك
كان الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين
لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة **قوله**
والحروف العاملة في المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب
المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا وانما عملت لشبهها
بان الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد في
قولك احب ان تقوم اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا يقوم غدا
وبل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال
كما

كما انها ان للاستقبال وحكي عن الخليل ان الحرف الناصب هي ان فحسب
والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه **قوله** ولن
لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اردت التاكيد قلت لن
افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة
وسقطت الالف لالتقائه مع النون الساكنة وصاحب الكتاب
يجعله حرفا براسه وقد زيغوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو
كان اصله لا ان لما تقدمه شي مما في حيزه وهذا لا يلزمه لان الحرف يتغير
احكامها ومعانيها عند التركيب الا ترى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى
لو ومعنى لا ويحدث معنى التخصيص نحو لولا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف
المركبة نحو هلا وعند الفراء اصلها لا فابدلت النون من الالف وقول من
قال ان لن تنصب التابيد ليس بثبت والا لما جاز تحديد الفعل بعده نحو لن
افعل الى وقت كذا وقد جاز بدليل قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي
ابي **قوله** وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون ناصبا فان
كان الاول فالفعل ينتصب بعدها باضمار ان يكون كما ينتصب بعد اللام
لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه

علی حد قولهم لمه والاصل کی ما علی ان یکون کی داخلا علی ما الاستفهامیة
وتم حذف الالف کما حذف مع سایر حروف الجر نحو لمه وفیمه وان کان
الثانی کان نصب الفعل بها نفسها من غیر اضمار ان وانما عمل کونها
ناصبة بدخول اللام علیها فی قوله تع لکیلا تاسوا علی ما فاتکم ولو
کان حرف جر لما دخل الجار **قوله** والرابع اذن اعلم ان اذن
جواب وجزاء کقولک اذن اکرمک لمن قال لک انا اتیتک
فقد اجبته بهذا الکلام وصیرت اکرامک جزاء لاتیانه اعلم
وانها لا تعمل الا بعد ان یکون الفعل الذی بعدها مفرغا لها غیر معتمد
علی شیء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولک انا اذن اکرمک
فالفعل معتمد علی المبتدا الواقع قبلها اعنی انا فهو اولی به لکونه
خبرا عنه فیبطل عمل اذن لان خبر المبتدا اسم والاسم اذا وقع
موقع الفعل کان مرفوعا ولیس اذن قد وضع علی العمل حتی لا
یجوز الغاؤها البتة کما کان ان کذلک لانها قد تقع حیث لا یکون
لها عمل کقولک انا اذن فاعل کذا واذا کان مما یلغی وقد وقع
قبله المبتدا کان المبتدا اولی بالفعل الواقع بعدها وکذلک اذا قلت

ان

ان تکرمنی اذن اکرمک لم یجز النصب بل وجب الجزم لان الشرط قبله
یقتضی الجواب ولو نصبت یبطل حکم الشرط وذلک فاسد لان الشرط لا بد له جزاء
لا یتصور واذن یصح له معنی من غیر نصب اذ یقع حیث لا یتصور
النصب بعدها وکذلک اذا قلت والله اذن لا افعل فالغی اذن ایضا
اذ الفعل بعدها معتمد علی الیمین واعمالها یبطل حکم الیمین کما یبطل حکم
الشرط **قوله** وکذلک اذا ارید به الحال لا یجوز ان تقول لمن یحدثک اذن
اظنک کاذبا بالنصب وانک فی حال الظن وان کان الفعل منقطعا
عما قبلها غیر معتمد علی شیء لان هذا الباب مبنی علی الاستقبال الذی ان
ان کی ولن لا حظ لهن فی الحال والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حیث
تعمل تارة وتلغی اخری الا ان الاعمال فی موضع الالغاء جائز فی باب ظننت
حیث لا یفید بالاعمال معنی ولا یجوز فی اذن حیث یبطل المعنی وینقض
الغرض علی ما تقرر **قوله** وان من بینها تدخل علی الماضی ویضم بعد ستة ا
احرف اعلم ان ان تصرف ان اکثر فی الکلام من تصرف اخواتها فانها اصل
والبواقی فرع علیها ولذلک دخلت علی الماضی والمضارع وفعل مع الاظهار
والاضمار فان قلت کیف یدل الدخول علی الماضی من خواص ان دون ا

اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا تدخل على الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري
معشر خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي حرف
ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه ولا تعلق له بما
وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت لا لفظا ولا
معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضي واما معنى فلانه
لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت لقام
بنصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي من خواص ان
بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين
من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه **قوله** وهي حتى
اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان يكون
منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت
حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرور المحل بحتى ومما يدل
على ان الفعل ههنا لان المضمرة دون حتى قول الشاعر داوبت عين ابي
الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان فالمصيف مجرور بحتى ويغلو
معطوف عليه ومعلوم ان النصب لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة

حتى

حتى المصيف ويغلو القعدان ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة
بنفسها لوجب ان لا يجيء ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد
جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه
اذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى
فيما نحن فيه حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر
ان في الكلام ههنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك
اتيتك خفوق النجم في ان المصدر جعل حينا اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف
وصار المصدر نائبا منابه ثم ان الفعل بعد حتى انما ينصب اذا كان
مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها فالسبب اعني السير قد
انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو مترقب بعد او في حكم المستقبل
نحو سرت امس حتى ادخلها يعني الى ان ادخلها فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا
الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا
فانت تحكيه الآن بلفظه واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى
ادخلها الآن وسرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا
مساغ للنصب ههنا لامتناع اضمار ان مع فعل الحال **قوله** ولام كي اذ قلت

جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل
الا على الاسم ولا تعمل في الفعل كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان
معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني
حتى والواو واو والفاء فلو ظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد
بخلاف اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف
الجر فلا بأس باظهار الاسم بعدها فاذا دخلت اللام على الفعل الداخلة
عليه لا وجب اظهار ان نحو لئلا يعطيني كيلا يتوالى اللامان فان اللفظ
سمج جدا **قوله** ولام الجحد هي اللام المزيدة لتأكيد النفي نحو لم اكن لا
ذهب وانما لم يكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد
زيدت هنا لتأكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب مراعاة للاصل
والتزم اضمار ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات
ولفظ الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا
لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب من المفتاح **قوله** واو بمعنى الى
او الا اذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان
تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وهذه

العبارة

العبارة معترض عليها لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان
التقدير في قولنا او تعطيني الى ان تعطيني وهذا خلف من القول و
المص ترك هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا
ولم يكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة في الفعل
فان قلت انها ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا
وشيء من هذه الحروف المفسرة بها ليس بعامل في الفعل ايضا
فوجب اضمار ان بعدها **قوله** وواو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل ا
السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان ولم
تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا يخ من ان تعمل اعتبارا للاصل او لمعناها
الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الا ول
فلان معناها الموضوعة هي لاجله هو العطف والاشتراك وشيء ما
من حروف العطف لا يعمل واما الثاني فلان معناها العارض هو معنى مع و
معلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت
لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت لا تاكل السمك مع شربك
اللبن فله ان ياكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة وليس له

ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكف عن كل واحد منهما
فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اى لا تشرب اللبن والفعل
بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت
واباك **قوله** والفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك
فالفعل منصوب باضمار ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف
الفعل الذى هو اكرمك عليه اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني
فلاكرمك مثلا قصدوا الى صنيع تبيني ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب
الاكرام فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما
تنزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف الاسم
على الاسم فقيل زرني فاكرمك منزلة اى ليكن منك زيارة فاكرام مني
ففي اضمار ان ايذان بان الاول سبب للثاني وكذا النهى كما في قوله تع
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اى فان يحل عليكم غضبي والمعنى لا يكن
منكم طغيان فاحلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا
وله معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا والثاني
ما تاتينا الا لم تحدثنا اى لم يوجد منك اتيان منتسب الى الحديث وانما

الحصر

الحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث
وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول وبانتفاء
احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون
الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام
فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ليكون منك تعريف بيت فزيارة
لانه لا اتيان ولا حديث مسبب
مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفق اى ليت لي مالا فانفاقا واما
العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا فانه قيل الا يكون
منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته من التمني هي انك في العرض
عليه النزول معد حسنة عليه ولا تخشه الا على ما تودده وتتمناه وليس هذا
بالاستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وا
انما القصد ان ترك له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في
هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة
له اعراب في الايجاب من الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام قسم جائز
فيه الرفع فقط نحو ايتني فاحدثك اى ليكن منك اتيان فحديث مني على
ما مر وقسم جائز فيه النصب والرفع نحو ايتني ان وشئت قدرت فتحدثني

من حيث التقدير صح

افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث و
قسم جائز فيه النصب لا غير ليتك تاتينا فتحدثنا بمعنى ليت اتيانا منك
فحديثا وانما لزم النصب لاجل ليت **قوله** وعلامة صحة الجواب بالفاء ان
يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان
الاول سببا للاخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث
اى ان اتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت لا ان يكون
ذلك باضمار شرط **قوله** والجازمة لم ولما تنفى الماضى انما عملت
لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت بان من
حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معناه الماضى كما ان ان
تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما
اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم فى هذا النقل فحملت عليها وقالوا انما
دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضى لانها لما كانت عاملة والعمل
يظهر فى المضارع دون الماضى الزموها المضارع ولم يجوزوا دخولها فى الماضى
كما اجازوا ذلك فى الشرطية لان الاصل فى حروف الشرط ان تدخل على الفعل
المستقبل والمستقبل اثقل من الماضى فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم

فالا

٧١

بدليل الذى ذكرنا وهو اظهار عملها فى المضارع صح

الا انه لنفى الماضى صح

فالاصل فيها ان تدخل على الماضى وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها
على الماضى الذى هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع الذى هو الاثقل لانه يكون ح الاستقرار من الاخف الى الاثقل وهو غير جائز صح
قوله وفى لما توقع قيل ان لم لنفى فعل ولما لنفى قد فعل لما فى النفى بمنزلة قد
فى الاثبات وفى قد معنى توقع فكذلك فى لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون
ذلك وكذا لما يركب وقيل هى لم ضمت اليها ما فازدادت فى معناها
ان تضمنت معنى التوقع واستطال زمان فعلها وذلك انك اذا قلت
ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولو قلته بلما كان على ان لم ينفعه
الى وقته **قوله** ولام الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان فى لزوم
المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان ينقل الفعل من كونه
مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة
على حرف واحد ان تبنى على ما سبق فرقا بينها وبين لام التوكيد التى تدخل المضارع
نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام
الجارة التى تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند
واو العطف وفائه نحو قوله فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لانهم شبهوا فلى
من فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة فسكن اللام هنا

قد عند المتحير للتكثير

كما كانوا قد سكنوا العين ثم نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو
والفاء تشبيها بعضد حيث قالوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت لا هذه
الجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون للفاعل وللمفعول غايبين
او حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب
ولا تضرب ولا تضرب ولا اضرب ولا اضرب ولا نضرب ولا نضرب
قوله وان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين
وتجعل احديهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت
مقتضية للجملتين وجب ان يكون عاملة فيهما فاختير لها عمل الجزم
لطول ما يقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي اعني ان للمستقبل كما ان
لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت ان لانها كانت للمضي والماضي
لا يستحق الاعراب فبالحري ان لا تعمل الجزم الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد
على هذا لم فانها تجزم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان ان
للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني
اعطيتك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال
كان المعنى ان تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك

لما كان ثابتا في المعنى

تقول

تقول ذلك بجوز ان لا يكون قد خرج وذا الكلام على وجه قوله وبعدها ماض و
ان كان مضارعين اعلم ان فعل الشرط والجزاء لم يخل من ان يكون مضا رعين
او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك
اما الاول فنحو ان تسألني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا لان معنى
يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل
واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك
لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة الاعراب فلا تتغير عن حالها وان كان
العامل يلاصقها الا انها في محل الجزم على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع
فيه المضارع الذي يستحق الاعراب لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتني
اكرمتك فالاول مجزوم لما يستحق من الاعراب ولملاصقة حرف الجزم اياه واما
الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه
الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني اتيك بالرفع فلان الجزاء تابع
للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه
فلم يجزم وترك على الاول حاله وهو الرفع وهو مرفوع لفظا ومحلا مجزوم

ان يغفر الله لزيد جزم نعم فعل ودعا وجزاه

معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء
حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما
وعليه البيت الذي انشد وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي
ولا حرم فمن يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة
ويوم مسألة ويروى حَرِم وحَرَم بفتح الراء وكسرها والخليل الفقير و
والحرم المنع اي يقول ليس مالي ممنع عنك وقال ابو عبيدة
يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء فصل ويجيء الجزاء بالفاء
اذا كانت جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم
في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر
فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تاتي لاتباع الشيء الشيء ولا يكون في
ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتني فانت مكرم علم ان قولك انت
مكرم جواب للشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على اضمار لتعرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف
التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية
يمتنع فيها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا

كان

كان ما بعده او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو
موقوف في مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي
والدعاء وكذلك الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا
خرجت واما اذا قلت ان اخرج خرجت
في تاويل المستقبل نحو ان خرجت فقد خرجت امس فقد صرح بالماضي
ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلها
الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم كما جاء من
نحو قولك ان تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع
فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين
الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء في الفعل وحده
لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم
في جزء الجملة الاسمية او الامر او النهي مما لا يخفى استحالته الا ترى انك
اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك ان تقول اكرم مجزوم في التقدير
لكنك تقدر الجزم في المجموع فتاول الكلام على معنى فعل آخر تظهر فيه
نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك
امس اذ المعنى ان تفعل يكن ذلك لوجوب ويقع متمعنا او ما اشبه

ذلك واما في قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك الى تناول
الفعل على فعل آخر فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن
جزمه او تقدير الجزم فيه وحده يجب ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد منها
فان قلت أليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه
وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة
ولم يكن مجازا الا انه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه
مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية
ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالحرف من المعنى وحفظ عن
الالتباس نحو ان تلبس ان والمراد من الجزاء بالتي هي النافية وليس
اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد ليس هو في الفعل ولا
في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس
رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمروا ليعلم به معنى ضرب ومعنى زيد
وعمرو وكما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف معناه المجازاة
وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه لان الفعل له طرفان في اقتضائه
فاجب ان ينفصل احدهما عن الآخر قوله وينجزم بان مضمرة اذا قلت
ائتني

ائتني اكرمك مجزوم لانه جزاء شرط وقد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ائتني فانك ان تأتني اكرمك لانك لما اذا امرته بالاتيان ثم اثبت
بعده اكرمك بالجزم علم انه جزاء الاتيان انه ان اتى وعلى هذا الاستفهام
نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان اعرفني ازرك
لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما
يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا
لك لانك لما نهيته عن الفعل واثبت بعده بجواب الفعل كان المعنى
ان لم تفعل وان تنته عن الفعل يكن خيرا لك فان قلت لا تدن من الاسد
يأكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن لا يدل
الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع اضمار بعد النفي
مطلقا لانك اذا قلت ما تأتينا تحدثنا كان معناه ان لم تأتنا تحدثنا
وهذا خلف من القول ولا ابتاء حتى ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تأتنا
تحدثنا لان النفي لا يدل عليه وللقائل ان يقول لو كان علة امتناع
الاضمار في النفي ما ذكروه لوجب ان لا يجوز لا تفعل يكن خيرا لك بالاضمار
ان لم تفعل وقد ابو ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا التعليل

المنافات

صفحا اى غيره بان يقال ثمة امتناع الاضمار بعد النفى انما هى لان النفى اجابه
مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذى هو لانه شك وعلى حظر
ان يكون وان لا يكون بخلاف ساير الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط
فى كونها غير ثابتة الوجود وعلى هذا التمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لكن تمام ضمنت
عليه النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبنى على النزول فان قلت
اليس قولك الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته
قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام
نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الواجب ان يعلم ان المضارع
الواقع فى هذه المواقع انما يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد
كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تع فهب لى من لدنك
وليا يرثنى اى وليا وارثا او حالا عنه نحو قوله تع فذرهم فى
خوضهم يلعبون اى لاعبين او قطعا واستينافا نحو لا تذهب
عليه تغلب عليه اى انت تغلب عليه   ومن السماعية
اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهى تسعة اعلم ان هذه
الاسماء

الاسماء وضعت موضع ان لغرض من الايجاز والاختصار
بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان
تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمروا اضرب عمروا وان تضرب خالدا الى ما لا
يمكن حصره ولا يقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشمل الجميع
وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك على كل
انسان فلهذا الحكم باسميته وبنى لتضمنه معنى ان وهو منصوب
المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اى انسان
تضرب اضربه واذا قلت من يكرمنى اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء
على تاويل اى انسان يكرمنى اكرمه قال بعضهم الخبر هو الجملة الجزائية
وحدها اعنى اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها فى صلة من
وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك قلت انسان ما ان يكرمنى
اكرمه وهى اعنى من يختص باولى العلم وعلى هذا ما تصنع اصنع
اذ المعنى شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شى فلما
قصد الشياع اتى به وجعل نايبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله
منصوب بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء

ثمة اضرب زيدا

لعدم ضمير يرجع الى ما اى

لكونها جملة ضمير يرجع اليه

لكونه ضمير يرجع اليه

وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء
وحده وجب ان يكون فيه ضمير عايد الى المبتدا وقد خلا الجزاء ههنا عن
العايد وفي الشرط ضمير عايد اليه وكذلك اي تقول ايهم يأتني اكرمه
والمعنى انسان ما ان يأتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت
ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين
فمتى من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فا
ذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت
اين تذهب اذهب كان للاستغراق الامكنة وتلحقهما
ما المزيدة فتزيدهما ابهاما نحو متيما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا
انى وهي بمعنى كيف الا انها يجازى بها دون كيف نحو انى
تكن اكن وهي لاستغراق الاحوال فانها ليست بظرف وكان ان
كيف كذلك وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها
وجهان احدهما ان يكون الاصل ماما على ان يكون الثانية مزا
يدة مثلها في ايا ما تدعوا فابدال الف الاولى ها تجنبا للفظ والثاني
ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى اكفف فهم جريا مجرى كلمة
واحدة

كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما بمنزلة اين ومتى الا انهما لا يجازى بهما
الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة تنافي معنى الجزاء لانه يقتضي
الابهام والاضافة تنافيه فاذا كففتا بما صلحتا بمعنى المجازاة قوله واي يكون
واحدا من اثنين وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا
اذا اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى اثنين فصاعدا او يكون النكرة شايعة
اضيف اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة قوله ويدل على اسميته آخره فاستدل
على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء باسناد الفعل اليها نحو ايهم
يأتيني اكرمه والاضمار يختص بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو من
تمرر امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلايل
لا تعم جميع هذه الاسماء بل يختص بعضها لان مهما واذما لا يدخلها شيء
من ذلك والدليل العام على اسميتها انها مع افادة معنى المجازات
على معان يتصور استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازات اياها
بخلاف ان الشرطية فان معناها مفتقر الى المحل على ما مر والحرف لا يكون له
اعراب بوجه قوله ومنها اسماء تنصب اسماء النكرة على التمييز اعلم
ان الاسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فنعت الى ما يبينها لانك

او جماعة

وجه تسماح

على افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها
ايضا انها لا تتعرى عن الاوجه الاربع

اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان تاتي بما
يبيّن ويزيل الابهام ثم ان التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب
فالاضافة في العشرة فما دونها فانها تجب ان يضاف الى امثلة الاقل التي
هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع المصحح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات
فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة من عقود القلة فيجب
ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة
نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في الشسع والشساع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة
الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات او مئين لان الثلث يبيّن بالجماعة الا انهم
استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر فيهما دون
الثلثة لا يجوز الاضافة لان المتلفظ باسم الجنس مفردا او مثنى يفيد الدلالة
على الجنس والعدد وجميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص
من العدد وانما يبيّن بالمنصوب وقد يكون فيما ينون من الاعداد نحو قولهم
ثلثة اثوابا لانهم لما نوّنوا نصبوا المميز لامتناع الاضافة كما في موضع كف
نحو بالوفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب
من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا وانما ينصب لان فيه تقدير التنوين

اذا كانت

شسع نعليه
خمسه او مثل

الاصل

مفردا

اذا كانت وعشر على ما يجيء في موضعه وحق المنصوب ان يكون لان الوصف
الدلالة على الجنس والنكرة المفردة يكفي ذلك فاختصارها لانها احق ولاما مائة
فانها مضاف الا ما بينها كما يضاف عشرة لانه مفرد نحو مائة درهم وذلك لان
مائة قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات ومع تسعين
من حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها عقدها فجعل ما بينها مجرورا لكنون كعشرة و
لم يجمع ليكون كتسعين توفيرا على الشبهين مع الاعتبارين حقهما ثم قالوا مائتا درهم
فاضافوا لاختلاف الحكم المفرد ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا الحكم الالف وانما عد الاعداد
المركبة من العوامل السماعية لان لا كان المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز
نحصر في هذه الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في
معلوم غير متجاوز الى غيرها فبالحري ان تعد من السماعية فان قلت
الاعداد التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في القياسية
قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من الجملة العوامل القياسية لان كل اسم
مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز فيصح تعديه من جملة
القياسية ولما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد مخصوص
لا تقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول لا مر

عدد

المركب داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فجاز ان يعد من ا
القياس كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني كم في الاستفهام عن العدد
واعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على وجهين
في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز بها
مجرى عشرين اذ المعنى عشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر
فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وقد سقطت للبناء واما الخبرية
فانها تميز بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى
كثير من الرجال فالاضافة الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة
درهم واما الى الجمع فلانها لما تميزت بالاضافة اشبهت باب عشرة والحكم
والتخصيص بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر فرقا بينهما والخبرية تجيء
او امر الخبرية من النصب لانها نقيض رب فيجر ما بعدها حملا على رب
وجرها على وتيرتهم في حمل الشيء على ما يقابل وقد يجيء النصب في الخبرية حيث
يتعذر الاضافة وذلك عند ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا
وبعضهم على ان الجر بعدها بمن مضمرة وهي منوية ابدا في التمييز وانما بنيت لانها
استفهامية بتضمن معنى الحرف وخبرية لمقابلة الحرف اعني رب وعلى السكون

لان

وجهها

لان الاصل في البناء السكون ثم انها تقع في جميع مبتداء ومفعوله ومضافا اليها
نحو كم رجلا او رجلا عندك بمعنى كثير او عشرون من الرجال عندك وكم رجل او
رجلا لقيت اي كثيرا او عشرين ورزق كم رجل او رجلا اطلعت ولا تقع فاعلة الا في
المعنى لا لفظا لان لها صدر الكلام لما فيها معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهام في هذا
المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا في حاليتين ولانها لما كانت تقابل رب ولرب
صدر الكلام فكذلك لها ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه
حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم قوله والثالث
كاي رجلا اي كلمة ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو
كاي رجلا وانما ينتصب مميزها لانها تمت بالتنوين والتنوين عن الاضافة
وفيها خمس لغات كاين وكاي وكاء بوزن كاع وكي بوزن كيع وكاء بوزن
كع واكثرها مستعمل مع من وكذلك كم الخبرية قوله والرابع كذا كناية
عن العدد كحكم وهي المركبة من كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انها
لما ركبتا فتغير حكم الكاف وخلع عنها معنى التشبيه كما في كاي وذا ايضا
تغير حكمها ولذلك تستوي فيها المذكر والانثى لا يقال كذا وكذه ثم ان كذا
ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها نحو عندي كذا درهما

كانه قيل كالعدد درهما وانما قصد ان يبني لكونه عبارة عن عدد مبهم فاذا
قلت عندي كذا درهما كانك قلت عددا ما درهما قوله ومن السماعية
العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال ولها عدد رويد الى آخره
اعلم ان هذه الاسماء قد يومى بها لضرب من الايجاز حيث يضعون
الاسماء موضع الافعال ولسعة ونها مستدها ولنوع من المبالغة والتاكيد
لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام امهل
واستوى فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار
ثم ان مسميات هذه الاسماء قد يكون امرا ويكون اخبارا فالاول قد يكون
متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يرد
المص هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود ههنا ذكر
العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة
ونحن نقص عليها في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل
اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل
وجعل هذه الحذف والتصغير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية
وبني كما ان فعل الامر مبني على السكون وانما استوى فيه الواحد والاثنان

والجمع

والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل
مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد ويستعمل منصوبا منونا على الوضعية للمصدر
نحو سر سيرا رويدا او على حال اي ساروا رويدا اي مرودين واذا الحق الكاف وهو
اسم وفعل كان الكاف حرفا مجردا للخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها
في ذاك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف
اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا مضافا الى
المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو
اسم لخذ وعليك وهو الزم وهو على هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظ
المضافة في الاصل وقد يكون جعل هنا اسما للفعل لان الظرف ينوب مناب الفعل
في معنى غناؤها فجعلت هنا اسما لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو
اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد فتاؤه في اصله هيهية فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن ومنها شتان
وهو اسم افترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترق وتباينا وقد يزاد بعدها ما توكيدا
نحو شتان ما زيد وعمرو والشيخ الافصح قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما
لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين

وف

ولو جعل مزيدا لاسند شتان الى بين هو اسم اسم منصوب لازم للظرفية ولم
يستبعده بعضهم عن القياس ليكون ما بينهما صالحا للواحد والكثير ومنها
سرعان وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فاعل سرعان وا
نتصب اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان
اعرابيا اشترى شاة عجفاء واحد سمنها فرى برغامها سيل من انفها فقطنه
وكلاه فقال للامة قد سمنت الشاة فقالت امه كذلك فارسلته مثلا فيضرب
لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته **قوله** وفي هذه الثلث مبالغة ليست في
مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان ذلك لانا اذا نفسر هيهات
ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه
بعيد لا ان يعلم المخاطب مكان ذلك الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده الا بالتاكيد
فيه واستبعاده له وكانه ان يقال بمنزلة بعد جدا او ما ابعده من جهة المعنى وعلى
هذا شتان وسرعان **قوله** ومن السماعية اربعة انواع من الافعال
منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه عوامل داخلة في المبتداء والخبر لفظة
واخواته الا انك تقول كان زيد اخاك ثم تسقط كان يكون ما بقي مبتدأ
وخبر الخو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب

هناك

الرغام مار الانف

كون ذلك الشيء بعيدا

عظيم لانه يعلم

المتكلم

الا اعتقاد المتكلم

هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما وراءه كان كلاما سديدا ولو سكت
على مرفوع كان لم يكن كلاما اذ النفظ بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه الافعال
المبتداء وينصب الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين و
انما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما يدل على الزمان فقط
لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد في انه يدل على قيام فيما مضى
واذا سلبت الدلالة على الحدث عوضت الخبر ليكون مع خبرها في قوة الفعل
الدال على الحدث فلم يسكت على مرفوعها **قوله** والفرق بين صار وكان ا
اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال هو صار زيد غنيا والطين خزفا
وهو معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر في زمان فان مرتبت على زمان نتاج
لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض لن
في الحال او لا زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو
فهو في هذا الوجه تامة **قوله** وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على
اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر
الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اي وجد في المهد صبيا منصوب على الحال دون الخبر اذ لا تعجب من تكلم من كان

في الزمان الماضي
حال كونه صبيا بل التعجب من تكلمه

في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير شان نحو كان انت خير من زيد اي كان
الشان انت خير من زيد وكان بهذه وهي الناقصة بعينها الا ان ضمير شان اسمها
والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما منفردا رغبة في التفهيم والتقريب
والرابع ان يكون مزيدة نحو ما حكم من قولهم ان من فضلهم كان زيدا
وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح واضحى على اربعة معان احدها ان يقترن
مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء فيكون لها اسم
وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول
في هذه الاوقات جارية مجرى اعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل
في وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الاوقات
المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى اميرا
واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين
او كونهما بمعنى صار ولا يكونان تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله
وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي ان
يقول اصبح واخاه او اخواه الا انه تساهل في العبارة وما في
مازال واخواته نافية اعلم ان ما في اوله ما من هذه الافعال بمعنى واحد

اعتم اي دخل في العتمة اي في المساء

وهو

وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه وما في ماعدا ما دام نافية دخلت على ما فيه
معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال
زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام
في النفي دون الايجاب وعلى هذا ابرح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال و
برح الا انه لم يستعمل الا مع الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى
مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف واما ما في ما دام فليست نافية كما في ما زال
لانها فيه مصدرية وهي مع ما فيه خبرها في تاويل المصدر والمصدر بمعنى
مدة الزمان كما في اتيتك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد
اي مدة دوام جلوسه
جالسا كان المعنى دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيها ان يشفع بكلام
قبل لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم
انك تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فيقع الانطلاق
زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف على مذهب
الاصح بدليل لحوق ضمائر بروتاء التانيث الساكنة به وقيل ان اصله ليس
كصيد البعير ولكن لما لم يتصرف التزم في عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده
وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا لقيل لاس كهاب وترك

كصيد البعير

على الاصل كعيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا
وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان
ما له صدر الكلام فلا يتقدم ما بعده عليه واختلفوا في ليس فذهب
المتقدمين من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة
الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين فلم يجوزوا مطلق
ليس زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فبالحري ان
لا يعمل فيما تقدمه لانحطاط رتبته عن رتبة الافعال المتصرفة قوله والنوع ا
الى افعال المقاربة اعلم ان فعل الماضي متصرف فيه بدليل لحوق الضماير
والتاء التانيث الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف
لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون
اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب
لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان مع الفعل لكونها للتقريب
الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضاها
واوضح للغرض المقصود منها لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني ان يكون
ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة

قرب

قرب ان يخرج اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا يتجرد اللفظ
عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول لانه ذكر ان او
وجرى ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاط
ان في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله ع عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه الاخير لان من شرط الفاعل ان يكون اسما
والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب
الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله ع فما كان قيس هلكه هلك واحد
النصب جرى في قولهم عسى الغوير ابؤسا فكاد في رفع الاسم ايضا وخبره
الفعل المضارع بغير ان المتاول باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم
تركوا استعماله لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على
الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض من
قال فابت الى فهم وما كدت ايبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى
لان كاد ابلغ من عسى في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت
كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى في ذهب في
الدلالة على الاستقبال الا تراك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن

فهذا تشديد التقريب من الحال فلما كان الامر على ذا حذف علم الاستقبال مع كاد و
واثبت مع عسى وقد شبهه بعض من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا
وفرقا فرق بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب في الحصول الا انه لم يحصل
وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب
في كاد ولم يجريا في عسى ويكون كاد ادل على التقريب استعملت العرب تقريب الشيء
من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك لا تريد ان فيه
من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة
بينهما حتى كان هذا ذاك قوله وكرب يستعمل استعمال كاد واوشك مثل
عسى اعلم ان ام الباب يعني عسى وكاد وقد يجي كرب بمعنى كاد نحو كرب
زيد يفعل كذا وجعل واخذ وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى في وجهيها نحو
اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو
اوشك زيد يجيء قوله والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما
اسمان والدليل على صحة المذهب الاول لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة
بهما والمسئلة طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام

واستمرارها

واستمرارها في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتفاؤهما في زمان دون
زمان جعلوا نعم وبئس ليدلا على هذا المعنى واستعملوهما بلفظ الماضي لان الماضي
ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال
وهما على شرف الزوال والانتقال فلا يصلح للدلالة على الثبوت والاستقرار واما
الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادل فهما فعلان ما
ضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع وهو فاعلهما ومن اسم اخر هو المخصوص بالمدح و
الذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا
الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد
الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم
الرجل الذي تعلم زيد واحد معهود قالوا لو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع ساير
المعارف هنا نحو نعم زيد انت او نعم هو او هذا او ذلك لا يقوله احد وكذلك نعم
غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام الرجل كما افاد
نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل اثنين
الرجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك
اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين وكانك قلت

رجلان ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس مجموعهما وكذا الجمع في قولك نعم
الرجال اخوتك قالوا وانما التزموا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا
اليه لانهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما لام الجنس
ايذانا بان في الممدوح والمذموم بهما ما شمل لجميع الجنس من المناقب والمعايب
واما الاسم الواقع بعد الفاعل وهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم ففي ارتفاعه
مذهبان احدهما ان يكون مبتدا ومقدما عليه خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد
مبتدا ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لا
شتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدا عن الضمير العائد الى المبتدا ونظير ذلك
قول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم لان القتال في قوله اما القتال مبتدا
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيها الا ان اشتمال القتال الثاني لكونه
منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العائد والمذهب الثاني ان يكون
خبر مبتدا محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته
فقلت زيد اي هو زيد وهذا على كلامين والاول على كلام واحد قوله ويضمر الفاعل
اي الضمير الفاعل قبل الذكر مسلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا او
رد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية لاستعداد لتلقيه والبيان

الذي

الذي ياتيه فكان بمنزلة اخبار فهو بعده للتفهيم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان
يبتدا بالبيان وذلك نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان النكرة
المنصوبة يدل عليه ورجلا نصب على التمييز كما في عشرون رجلا والتمييز لا يكون الا نكرة وانما
اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذي هو فيه
وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من
فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة
وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المراة هند ويستوي فيه
المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال والمثل لا تغيير عن حالها
بل يلزم وتيرة واحدة وقد اختلف فيها اسم ام فعل فذهب اكثرهم الى ان ا
لغلبت عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل ولما ركب احدهما مع الاخر كان الغالب
الاقوى وذهب اخرون الى انه غلب عليها الفعلية لتصديرها به وذهب اخرون
الى انه لا تغلب عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبت لاحدهما فتقول حبذا الرجل زيد
فحب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح فتقول حبذا
رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة الذي في الابهام نظير الضمير في نعم
رجلا ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد فتفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكر ا

في ارتفاع المخصوص انحاء وجوه احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وحبذا انما بني
على قول من يغلب عليها الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا بارتفاع الفاعل بفعله
وزيد بدل منه كانه حب زيد والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه
قيل لمن قال حبذا من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد
مبتدأ وحبذا خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عن الضمير فمنهم جعل جملة
فمنهم جعله اسما موذا فيها اشكال ومنهم جعله فعلا كالمتضمن الضمير والخامس اي حبذا
انما يرفع زيدا بفاعلية حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليه الفعلية
قوله وساء تبئس اي يلحق ساء بئس كما يلحق حبذا بنعم لا يخالفها
في المعنى وذلك نحو قوله تع ساء مثلا القوم الذين فساء فعل جار مجرى بئس وفيه
ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على
حذف مضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا فلا يجوز اجراء الكلام
على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبتدأ
والمبتدأ لابد ان يجانس المبني قوله والنوع الرابع افعال القلوب
انما سميت هذه الافعال بافعال القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما
من افعال القلوب قوله اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفة

علمت رأيت وجدت زعمت

يريد بمعنى معرفة المبتدأ على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورأيته
جوادا او وجدت زيدا الحافظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر لكان
وان اذ اقتضاء مضافا ومطلقا على الشك واليقين كظننت زيدا عالما وعلمت زيدا قائما
الا ان هذه الافعال تغير المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما
على المفعولية فصار الذي كان مبتدأ مفعولا اولا والذي خبرا مفعولا ثانيا
ويعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ وخبرا كان الكلام
سديدا والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدأ ثم ان لهذه الافعال غير ما حسبت
وخلت معاني اخر لا يتجاوز عليها مفعولا واحدا اما ظننت فهي اذا كانت
بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله تع وظنوا انهم ملاقو ربهم
كان من الافعال القلوب واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض
المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت وهو من
هذا الباب فقد يكون بمعنى القول غير حجة فلا يقتضي الثاني نحو قوله تع زعم
الذين كفروا ان لم يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات
فلا يقتضي المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رأيته قد يكون من رؤية
البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني نحو رأيته ووجدت ا

قوله

الفاله ومن خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين وانما لم يجز الاقتصار
فيها لانها داخلة على المبتدا والخبر فكما لا يستغني المبتدا عن الخبر والخبر عن المبتدا
كذلك لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك
تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر
من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما جميعا وتجعل الفعل نسيا منسيا
نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع قوله والغاؤها متوسطة
ومتاخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الا
عمال ولا يجوز الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من
اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية التي يجوز فيها
الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا
ظننت منطلقا وانما تساويا لان واحدا من المفعولين تقدم والفعل واقع
بينهما فهو متاخر من وجه ومتقدم من وجه والثالثة والتي يكون الالغاء فيها
احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل لا خطر له في التقديم بوجه
فضعف امره وحسن الغاؤه وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها
من الافعال ذوات المفعولين لان الغاءها فيها لا يفسد معنى الكلام لانك

اذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا
اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي اختل قوله
والتعليق بالاستفهام او اللام وانما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام
يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فتجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت
علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزءان في موضع نصب
لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء لفظه على اللفظ ولا يكون التعليق
في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى
ويفسد الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة
على الجزءين في الحقيقة كانت معملة من هذه الجهة وهي غير معملة لفظا فكانت
معلقة من جهة غير معلقة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات
بعل ولا مطلقة الرابع في العوامل المعنوية قد مضى الاخر بالعوامل
اللفظية القياسية والسماعية وبقي الضرب المعنوية وهو شيئان عند
سيبويه وثلثة عند ابي الحسن الاخفش الاول الابتداء
وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت فيما تقدم
ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف با

اي من النصب الى الابتداء
الى كونه مبتدأ فحاله على اللفظ

ما لقلب عامل المبتدا والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التعري من ا
العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما تقيد بالاسناد ايذانا بان الاسم لو عري عن ان
من العوامل ليسند اليه بشيء كلفظ زيد مثلا من غير خبر لفظا او تقديرا مظهرا
لم يكن مبتدا بل كان بمنزلة الاصوات التي من حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب
لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان
الاسمين اذا تجردا عن العوامل لاجل الاسناد وهو اسناد الثاني الى الاول ما
استحقا لتوجههما بالاسناد عن حكم التضعيف والكثا بهما المعنى الموجب للاعراب
اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ه
ثانيا من الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد عرفت
فيما تقدم ان كلما يتقوم المعنى المقتضي عامل اذ العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا
المعنى الذي يحسن بصدده بهذه المشابهة فوجب ان يكون عاملا و
الكوفيون على انهما اعني المبتداء والخبر يترافعان وجه الترافع مذكورة
في الاصل وهذه المعنى عامل فيهما يشير الى مذهب السديد وهو كون هذا
المعنى لاقتضائه الجزئين عامل فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى
عامل في المبتداء والمبتداء هو العامل في الخبر وما ذهب اليه الكوفيون من انهما جميعا اعني المعنى

والمبتدا جميعا عاملان في الخبر قوله وجه الاول ان يكون معرفة الاصل ان يكون
المبتدا معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند مخا
طبك لتحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدئون بالنكرة في المحصة
نحو قولهم وبعد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة
يجعلها قريبة من المعرفة بشهادة تاويل الايات وهو نفي الجنس من العبد
خير من ذلك وعلى هذا الكل موضع يبتدا فيه بالنكرة انما يصح لتقرب من التاويل كما في الا
ستفهام والنفي ما جرى مجراهما نحو ما احد خير منك لان النفي يعم فيستحق بالمعرفة
وارجل في الدار ام امراة لانه متناول باتمامه وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن لا
منهم الالتباس فيه اعني الالتباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه
وقد يجيئان معرفتين انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصور الشيئين و
لم يعرف النسبة بينهما فافدت بذلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرفا و
جود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد هو
الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول الفائدة بحيث يوجد به افادة
استقام الكلام وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يكون بذكر ذلك
ذلك تقريبا وتعبيدا والثاني ان يقال للجاهد الذي يعرف وجد ذلك فمن الهه

قوله اعني الالتباس اي التباس رجل بالصفة

الشخص الذي صح

ذلك صح

من يجزم بشيء ولا يعرفه واعلم انهما اذا كانا موفقين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا
بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد ونحو ذلك فقدمت الخبر لم
يجز بل لو ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدا وزيد خبره لا يقال ان زيدا
تدل على شخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدا تقدم او تاخر والمنطلق
يدل على المعنى النسبي فيتعين للخبرية متقدما كان او متاخرا لانا لا نجعل المنطلق مبتدا
الا على تاويل الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على التاويل المسمى
بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتدا وخبرا فايهما تقدم يكون هو
المبتدا كما ذكرنا هذا مذهب السيرافي وقد ذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر ان كانا
موفقين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر من يعرف المخاطب
باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدا وزيد خبره وان كان مقدما ثم ان الا
خلاف انما هو في موضع الالتباس اعني اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون
مبتدا وخبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله شعر
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس ان المراد
الاخبار عن الابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة
ابناء الابناء . المعنى الثالث رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان
الفعل

الفعل المضارع انما يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة وذهب الكسائي الى انه
يرتفع بما صدر به في اوايله من الزوايد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء نحو زيد يكتب ترتفع لانه وقع
موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت زيد كاتب لكان مستقيما فعامله
معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل
لقيامه مقام الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى
الحركات وهو الرفع ثم ان من الواجب ان نعلم انه ليس من شرط صحة
وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل
يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل
موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تعطف في زيد ضارب زيد يضرب فوقع
الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدا اخرى وهو اسم محض
ومما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم
الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك نحو قايم الزيدان
وقايم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع ههنا لوقوعه ابتداء والابتداء
من مكان صحة وقوع الاسم لا بقاء فعلى هذا وجب ان يرتفع الفعل في

قولهم كاد زيد يقوم ان الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يجي الاسم لانا نقطع ان الاصل
ان يقال كاد زيد قايما على ما سبقت اليه الاشارت فان قلت فعلى هذا اوجب
ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوعه قلت هذا
مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق
الاعراب فاني يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جيت فيقع
اين وان كان قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق الاعراب   المعنى الثالث
عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة هو العامل
في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيه معنويا فاذا قلت
مررت بالرجل الكريم ورايت الرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم فالعامل
في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب
وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعرى المبتدا
من العوامل اللفظية للاسناد كذلك كان ابو علي يختار هذا المذهب حجة سيبويه
ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليها في المعنى فيكون
عاملا فيها الا ترى انك اذا قلت انا فيه مما كنت حاملا للماء الا انه يعمل
يعمل الى الموصوف بلا واسطة ويعمله الى الوصف بواسطة الموصوف

ويحتج

ويحتج الاول بقولهم يا عمرو الجواد استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش
بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل
ويا عمرو الجواد فزيد مضموم وصفه ارتفاعا مجيئي مرتفعه فلو كان العامل في الصفة هو العامل
في الموصوف لم تختلف حركاتهما فكان احدهما الاعراب والاخرى بناء وهذا معنى
قوله في ان المؤثر لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمرو والجواد احتج
انه عجز البيت المشهور الذي هو فما كعب بن مامة وابن سعدى
باكرم منك يا عمرو الجواد فقد تمحلا اذ لا احتاج للاخفش في النصب ان يصح
ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل في محل النصب حيث كان مبنيا
وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا المنادى
كما ذهب اليه الدابر اعلم   الباب الخامس من العربية الفصل
الاول في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة
الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء النكرة والتعريف طار عليه على ما
قد سلف في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لم يختص بواحد من جنسه
فيكون شايعا في امته والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة
الضرب المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارت المتكلم او الى المخاطب

نحو رجل وفرس وما بينهما فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فينا وذلك على سبيل البدل

الا المتكلم

او بغيرها بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا واما تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة
في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته ويكون معرفة نحو زيد لانه لا يكون
في هذا الكلام الا زيد وهكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان
نكرة في اول كلامك لانك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف وصار
اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقرر له عند السامع تعريفا فاذا اضمرته فقلت
ضربته كان ضمير معرفة واته زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون
بغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضماير لانها بمنزلة
وضع اليد اذا الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم
ثم المخاطب ثم ما هو بغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في
تعريف العلم انه الذي علق بشيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيد
بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا
هو لا يمتنع ان يتناول بكرا او خالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيد بقيد العلم
الخاص احترازا عما كثر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ
العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد
يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه

لام

لام التعريف للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة للوصل
مجلوبة للابتداء بها الا ترى انها لا تثبت في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف
ال كهل بل وانما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل
عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فرد معين من افرا
فان كان الاول كان التعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني
كان التعريف ذلك الفرد وهو المسمى تعريف العهد هو هذا الاصل ثم ان الحكم
على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون بشيء لا
يمكن ذلك فيه فلا يسمى الاستغراق نحو قوله تعالى وأخاف ان يأكله الذئب
واللام هنا للجنس دون العهد والاستغراق والرابع المبهم وهو
شيئان قالوا ان المبهم ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من
دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث يفتح
عن قضية او لا يكون والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما
سميت المبهمات لانها اشبهت الى وضع عدم الاستظهارها واقتضائها
الصفة والصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها شيء دون تعيين

كالمفردات فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها
هذان في حالة الرفع وهذين في حال النصب والجر كما قالوا مسلمان ومسلمين
وكذا اللذين واللذان قلت عن ذلك جواب ان احدها انهم ان هذا
ان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة للتثنية
كما ان هؤلاء لفظ موضوع للجمع فهو وانقلاب الالف ياء في حالة الجر والنصب
ليس للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال النصب والجر
كما انهم صاغوا الضماير من الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب
ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان الاختلاف الصيغة لا يكون اعرابا ومما
يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف في ا
التثنية لا يحذف بل ينقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان
والجواب الثالث ان الاسم اذا ثني حال التثنية تنزيل عنه
شبه الحروف فيثبت قدمه في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود
معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية
استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك والموصولات
نحو الذي والتي وما ومن والموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع صلة له

نحو الذي

نحو الذي والتي وما ومن والموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قائم
زيد وانما تعرف بصلاتها بلام التعريف ولهذا قيل ان اللام في الذي زيادة واصلها
لذي على وزن عمي وانما زيدت لتحسين اللفظ فانه ان يقول مررت بالرجل الذي فعل
كذا ليكون اللفظ متشاكلا ولو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا لم تجد له ذلك الاستحسان
ويدلك على زيادة اللام ههنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما الف ولام نحو جاءني من عرفته
فيكون بمنزلة الذي عرفته فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذي ا
ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي في الدار اماتك خالد والذي ان تكرمه
يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة يجب ان يكون من الجمل التي تقع صفات اعني انها من ا
الجمل التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني
والاستثناء فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو او لم يكن في اضرب زيدا ابيانا لمعنى الذي كما يكون اذا
قلت الذي ضربته وكذلك لو قلت جاءني الذي اضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم
فيكون مبينا للمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه او اكرم به
لم يجز لان التعجب مبهم عار من البيان اذ المتعجب منه متعجب مما ابهم عليه سببه فان
اتيت بالقول مع هذا الاستثناء جاز لانه يصير الاخبار نحو الذي اقول فيه اضرب به ولو اضمرت
القول جاز لكن الاحسن اظهاره ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر
الجيد

والصفة وغيرهما بجملتهما وجب لان الصلة مع الموصول قد تنزلا منزلة اسم واحد فلا بد
من شيء يصل بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به وهذا مستفيض في كلامهم نحو قوله تعالى اهذا الذي
بعث الله رسولا ونحو ذلك قلما يجيء في التنزيل آية من هذا الجنس الا وحذف
العائد وقراءة الا في موضعين احدهما نحو قوله تعالى يتخبطه الشيطان من المس والثاني في قوله
تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم ان الذي وضع وصلة الى وصف
المعارف بالجملة لان الجمل لا يكون الا نكرة فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا يو
صف بالنكرات وما كان كذلك وقد مستهم الحاجة ان يصفوا المعارف بالجمل
جعلوا الذي وصلة الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو ولم يمكن لهم ان يقولوا مررت
برجل فرس مثلا فقالوا مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب
ان يكون [illegible] خاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا قدم من الحضرة
الا انه لم يعرفها عينه فافادت بذلك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا
الذي قدم من الحضرة لحن ثم ان الذي يثنى الذي ويجمع وما ومن ان الذي يقع وصفا وهما
لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم والاسم
المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذه غلامك او غلام زيد او
غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة

اضيفت

اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف الا الاسماء
المتوغلة في الابهام لا تعرف فانها نكرة وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه
وقد سبق اليه الاشارة فيما تقدم في التذكير والتأنيث المذكر ما
ليس فيه تاء التأنيث وهي الموقوف عليها هاء احترز بذلك عن التاء في بنت واخت والوقف
فانها بدل عن الواو وليست للتأنيث لان ابن الحاجب جعل مختصا بحال المؤنث وهو
على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التأنيث ايضا بالتاء
ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الجحفت ثم ان هذا التاء اعني
المنقلبة هاء في الوقف كما يجيء للتأنيث يجيء لغير التأنيث لجمعها للفرق بين
الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومنه ضربة وقند وللمبالغة في نحو علامة وللتأكيد معنى الجمع
كحجارة وللدلالة على النسبة والتعريب كمهالبة وموازجة [illegible] يطول به
تفصيله وشبهها بالتأنيث كونها فرعا على الاصل فرعية التأنيث للتذكير قوله والالف
الالف يجيء للتأنيث مقصورة وممدودة نحو حبلى وبشرى وحمراء والابنية التي فيها
الالف المقصورة قد يكون مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء و
العين وفعلى بضم الفاء وفتح العين وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
وسكون العين فان الفها قد يكون للتأنيث كسلمى وموتى وقد يكون للالحاق كارطى

جمع المهلبي وهو منسوب الى مهلب بن صفرة

منسوب الى مهلبي

وموازجة جمع

واحدها موزه

وعن وعلامة كونها للتأنيث امتناع الصيغة من الحاق التاء ورده غير متصرف في
الاستعمال واما امثلة المحدود فحكمها ايضا يورث عدمها سماعه قوله وهي على ضربين
اعلم ان التأنيث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوانات كالمراة والناقة وغير الحقيقي وهو
ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرها ثم ان الحقيقي
لاصالته اقوى من غيره ولزمه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجز جاء
الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازا مستعادا لكن
الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل في الحقيقي ايضا ترك
العلامة نحو حضر القاضي امراة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل لم يبق له تلك القوة
فيستغني عن الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن
جاءه موعظة وقوله تعالى ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان بغير الفصل من غير القبيح
فمع الفصل حسن ثم ان تانيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث
الادميين لان البهائم لا يتميز اعيانها بل تجمعها صورة متحدة لا يقصد تانيثها وتذكيرها
ذلك القصد فاشبه تانيث غير الحقيقي فاجري مجراه سار الناقة وان لم يجز جاء هند
قوله واللفظي على ثلثة اضرب التانيث الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث
لفظا كظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يكون ثم انه ان كان واحد اللفظ قدر فيه التاء
نحو ارض

نعلة

نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة وانما قدرت التاء دون غيرها من علامات التانيث
لكثرتها ولانها ام العلامات ولهذا سميت مؤنثا سماعيا لانه مؤنث يحفظ من العرب ولا يقاس
عليها ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فانه يظهر بشيء بالاسناد الى المضمر
نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان
على اربعة احرف فصاعدا كان الجمع اولا ولم يكون نحو عناق وعقرب فانه لا يظهر الا بالاسناد
نحو لدغتني عقرب فالتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة التاء التانيث على
ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديمة ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي
وعكسه ذريب وحرب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا
لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني جمع
المكسر فرع على جمع الصحيح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كان تانيثه لاجل المشابهة
كان تانيثا غير حقيقي فجاز جعلها الحاق العلامة وتركها فعل الرجال وفعلت الرجال ولا
فرقا بين جمع المذكر والمؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله قال نسوة وقال
الزمخشري نسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي كتانيث اللمة وهي اسم
لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل حملت على معنى
الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع الواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه

التكسير

التأنيث لا من جهة واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص بالمذكور و
لم يتغير صيغته عما عليه بل الحق باخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد استوى فيه
لصيغة هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث
غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلع الشمس واما اذا اسند
الى ضميره فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت اذ ههنا ان لم تلحق العلامة
لم يعرف اسناده الى ضميره ام الى اسم اخر يجيء بعده نحو طلع الشمس شعاعها او قرنها مثلا وقيل في
امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع هناك ان الخبر المؤ
حكى حكم المخبر عنه في تانيث وتذكير لجهة من حيث كان المخبر عنه فلما كان حكمه هناك
هكذا وهذا واقع موقعه في ذلك تبعهم وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو
الرجال جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسندت الى ضمير المتكلم ولك ان تسنده
الى ضمير البارز الرجال جاءوا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان العرب تقول الجذوع انكسرت
والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمس عشرة خلت وما ذلك
بعزيمة لازب والناس والانام والرهط والنفر مذكر الناس جمع
اسم جمع وليس بجمع لانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس قال
الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة والا لم يجتمعا معها

في قوله

في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله
ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ الاله ان تكون كظبية ثم الناس اسم مذكر
لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم موضوع بمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر لانه
لم يستعمل الا مذكرا مع انهما اسما جمع قال الرضي تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع
رهط واما القوم فهو ايضا اسم موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآيتين
اللتين اوردهما المص لان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء مقدرة فيه ولو
كان كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري القوم الرجال دون
النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن
ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ثم قال ولا نساء من نساء وربما دخل فيه النساء
على سبيل التبع قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان
للآدميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل الهاء وانما يلحق
التانيث فقط ويدخل الهاء فيما لغير الادميين مثل الغنم والابل لان التانيث
لازم له هذا ما ذكر الجوهري وما ذكر المص يخالفه حيث فرقا بين القوم وبين الباقي
والجوهري لم يفرق وفصله نحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث
اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء في الجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه

بالتاء كنخل وتمر وغيرها فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فللحكم اللفظ
لان اللفظ وان كان معنى الجمع الا انه واحد لا صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما
ما التأنيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع ان له واحدا فاشبه سائر الجموع وذلك نحو
اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس
الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاء مثلا واردت الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان
الجمع شاء ايضا قال يونس اذا اراد ذلك قالوا هذا شاة ذكر وحمامة ذكر

وتأنيث العدد من الثلثة الى العشر عكس تأنيث جميع الاشياء انما
انعكست قضية التأنيث والتذكير في الثلاثة الى العشر نحو ثلثة رجال وثلث نسوة
لان رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد فاخذ التأنيث التكثير فاخذت العدد
ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستحقن الفاء الوف ومنع عن زيادة اخرى لامتناع
اجتماع علامتي التأنيث لزم حذف التاء هذا الحكم في الثلاثة الى العشر و
اما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان
وللمؤنث واحدة واثنتان واما ما فوق العشر فاحد عشر الى تسعة عشر
تؤنث الاسم الاول دون الثاني من الاسمين اعني العشر مع ما ينيف عليها
لا تنزل منزلة اسم واحد اثبات علامة التأنيث فيهما لامتناع اجتماعهما في

في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة تؤنث احدى ولم تسقط التاء في عشرة
لان سقوطها علامة التأنيث من العشرة لئلا يجتمع علامتا التأنيث اعني اثبات
الالف في احدى وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر تسقط التاء من العشرة
لئلا يجتمع علامتا التذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا وثنتا عشرة امرأة وثني
عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا الى تسعة عشر
تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها من الثاني وفي المؤنث بالعكس و
وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واما ما لحق باخره الواو والنون
من الاعداد نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلا
وعشرون امراة   والاسماء مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنى عشر فانهم اعربوه اعراب
الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك
لانهم جعلوا اخر شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه
بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول اثنانك
كذلك لا يجوز اثنا عشرك تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن
الاسم مركبا فلا يكون مبنيا   في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها

الاوابل لا على سبيل التبع لغيرها وهى خمسة   اما التاكيد فمختص بالمعرفة ويكون با
التكرير وفايدة التوكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان فى كلامهم
المجاز نحو مررت بزيد اى بالمكان الذى يقرب منه زيد وقوله تع فنادته الملائكة فان
ذلك مجاز ولم يناده الا جبرئيل فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذى
فى مررت بزيد وقوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون لازالة التجوز الذى فى قوله تع فنادته
الملائكة ثم انه مختص بالمعرفة نحو جاءنى زيد نفسه ولم يسوغ فى النكرة لا تقول جاءنى
رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة شايعة غير ثابتة
لها عين كالمعرفة لا يعتد تعيين النكرة التاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فايدة فيه
والثانى ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة يدل على الشيوع والعموم
فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا كقولهم قمت ليلة كلها
لان الليلة موقوتة فيجوز ان يقام فى بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذى
وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشد واقعدت البكرة يوما اجمعا وهذا
شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجى رفع الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءنى زيد زيد
وهو الذى عبر عنه المص بالتكرير مطلقا فانه جار فى كل شى اى من الاسم والفعل
والحرف والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءنى زيد نفسه وهو الذى عبر عنه

بغير

بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس لفظه به لفظ النفس ومثله العين فيؤكد
به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما لكونهما متمكنتين
نحو جاءنى نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى كما سبق فى صدر الكتاب لانه مثنى المعنى وكل
لا يؤكد به الا الجمع او شى ذو اجزاء مقصودة نحو قرات الكتاب كله ولا يسند اليه
الفعل البتة واكتعون فى معناه وهو اتباع له لا يجى الا على اثره لو قلت جاءنى
القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد وغيره المعجمة وقال بالصاد
المعجمة قال الازهرى انه تصحيف وعن ابن كيسان تجتمعا ربايهن شئت من هذه الثلث بعدها
اى بعد اجمعون وعن بعضهم جاءنى القوم اكتعون وليس بالمعروف وانما جمع بين
كل واجمعين فى قوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الا
حاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك بغير مضموم اليه اجمعون
لكان لا ندرى اسجدوا فى وقت واحد او فى اوقات مختلفة فقرن به اجمعون
ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا عن اخرهم فى وهلة واحدة هكذا ذكره ابو العباس
الصفة هى الاسم الدال على بعض احوال الذات وذكر بعضهم ان الصفة هى
ما يذكر بعد الشى من الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له فى نكرات نحو جاءنى
رجل عالم وتوضيحا فى المعارف نحو جاءنى الرجل العالم وقيل هى التفرقة بين المشتركين

وكذلك اجمعون حلا بسند الله البتة الفعل صح

في الاسم نحو مررت برجل طويل و رجل قصير فتفصيل بين شخصين المشتركين في اسم رجل
وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه وتعالى او لما يضاد
ذلك من الذم والتحقير او لمجرد التاكيد كقولهم ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة
اما ان يكون لحال الموصوف او لحال شيء ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل
واما الثاني فنحو مررت برجل كثير عدوه فالكثير ليست بحال الرجل وانما هو حال
العدو وهو من سببه والغرض بالسببية ان يتصل ضمير راجع اليه فاذا عرفت
هذا فاعلم ان الشيء يوصف بحسب الاعتبار الاول ما كان فعلا للموصوف
او لشيء من سببه نحو مررت برجل قايم وامراة قايمة فان مثل هذا فعل يزول
ويحدث وفي الوصف ههنا ضمير عايد الى الموصوف وكذلك مررت برجل قايم
ابوه فيرتفع الاب باسم الفاعل هو صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه و
فعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قايم غلام
لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان
حلية من الموصوف او من شيء من سببه نحو رجل طويل وطويل ابوه والثالث
ما كان غريزة كالفهم والكرم والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان
الصفات قد يكون علاجا وقد يكون حلية والعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب

والقيام

اعلم ان [illegible] في قضية [illegible] الحد [illegible]
الاوسط علة [illegible] الاصغر في الذهن
والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وهو الصغرى
وكل متعفن الاخلاط محموم [illegible] زيد محموم وهو الكبرى والنتيجة
متعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد
وهو الحد الاوسط في الذهن وفي الخارج
ويسمى لميا لافادته اللمية والثاني
العكس [illegible] الحد الاوسط علة
ان وجد ما كان الحد الاوسط في الخارج كقولنا
لذلك في الذهن لا في الخارج [illegible] محموم
زيد محموم وهو الصغرى وكل محموم
متعفن الاخلاط وهو الكبرى
[illegible] زيد متعفن الاخلاط
وهو النتيجة فالحمى علة لثبوت
تعفن الاخلاط لزيد في الحد
الاوسط في الذهن وليست علة
له في الخارج بل الامر بالعكس
كما مر ويسمى انيا لاقتصاره
على انية الحكم اي ثبوته
دون اللمية من قولهم
ان الامر كذا فهو منسوب
الى ان والاول للم

القيام

والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطويل والقصير
والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق
بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا هو المعني بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة
فيه والرابع النسب نحو رجل هاشمي وبصري والاسم المحض اذا نسب اليه صار وصفا
تقول هاشم او بصرة فلا يصح الوصف به فاذا نسبت فقلت هاشمي وبصري
انخرط في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامراة هاشمية وتقول رجل
هاشمي غلامه فترفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى ساير الصفات في الحاق
علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزل منزلة حسن وشديد في مشابهة اسم
الفاعل والخامس ما وصف باسماء الاجناس ليتوصلوا في نحو مررت برجل ذي مال
فانهم اذا حاولوا ان يصفوا بالاجناس لم يتات لهم ان يقال رجل مال وامراة
سوار فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل
ذو مال وامراة ذات سوار فتم لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة
سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى ر
فيقك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط فلا يضاف
فلا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف

بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امرءة ذات سوار لان
القصد الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل امراة متحلية اي مزينة واما الذوات
باعيانهم فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة في الشيء
كما يكون العلم لا يوجب معنى الوصف بالحلاوة كما يوجب السوار فلهذا لم يجز اضافة
سوالى نحو زيد وعمرو وانما جازوا ان يضاف الى معرف بلام نحو مررت بزيد ذي المال لانه كان
نكرة في الاصل فكان اسم جنس فجاز اضافة اليه مع كونه معرفة لان التعريف
ليس باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان اعراب
هذه الاسماء حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما قد سلف في صدر الكتاب
واما في المونث فانها يلحق التاء ويكون الاعراب فيه مررت بامراة ذات مال
وكذا الجمع نحو هذه نسوة ذوات مال مررت بذوات مال ورايت ذوات مال بالكسر
قوله
حال النصب والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع فكمسلمات ومسلمون وكل صفة تتبع
الموصوف فاعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف وهي توافقه في جميع الا
حوال من التعريف والتنكير والاعراب والتذكير وغيرها لان الصفة لما كانت هي
ما يدخلها
الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان تدخل الموصوف من التانيث
والتذكير والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومونثا

في حال

٩٨

فان قيل التعريض من انواع الكناية فلم قال انه يكون الكلام كناية وغير كناية قلت التعريض خاص ونفي الخاص لا يجامع ثبوت العام
12 ايضاح

في حالة واحدة وهكذا حكم التعريف والتنكير لان الشيء الواحد كما لا يجوز ان يكون
واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان يقال جاءني الرجل ظريف
لان الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص وظريف على الشايع والعموم لم يكن احدهما
موافقا لصاحبه وكان بمنزلة الرجل لظرفا وعكسه ذكره ابو علي وكذلك حكم الاعراب
فان الصفة لما كان هي الموصوف وجب ان ينصب بعمل العامل عليهما جميعا فتوا
فقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف ما اذا كان فعلا
لسببه فانها توافقه في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها وذلك ان تقول مررت
برجل حسنة جاريته وبامراة قايم غلامها وبرجلين ذاهب غلامهما وبرجال قايم اخوتهم و
ذلك لان الصفة التي هي فعل لسببه لم يكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا يطابقه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المونث مذكرا ابوها وغلامها كما يمتنع ان يكو
المونث مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة لا بد من عود الضمير من معمولها الى الموصوف حتى
تنزل منزلة صفة كانت من فعل الموصوف فالرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف
بكرم ابيه فاذا قيل موصوف كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له
تانيثها
اعني كريم الاب بدليل احتماله ضميره وفي امراة كريمة الاب يدل ذلك عليه واذا تنزل الصفة
بفعل سبب الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان يطابق

الموصوف في التعريف والتنكير ولهذا ما ذكرنا والبدل على اربعة اوجه المقصود من
البدل التبيين والايضاح ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول كالباسط
لذكره بعده في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك ثلثيهم كان ثلثيهم مجرورا بفي
حتى كانك قلت مررت بقومك بثلثيهم بدليل مجيئه مع ذلك مع حرف الجر كما في قوله
تع للذين استضعفوا لمن امن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وانما
كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل يترك اليه المبدل منه فاذا قلت جعلت
متاعك بعضه فوق بعضهم كان المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض ولهذا
قالوا انه في حكم تنحية الاول قال جار الله وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم
باستقلاله بنفسه لمفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار
الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر
الاول لم يسد كلامك يعني لا يجوز ان تقول زيد رايت رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى
المبتدا ثم ان البدل يجي على اربعة اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا
اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني
بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد ولا بد فيه
من ضمير يرجع الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه بدل من زيد لانه

لاتصاله

لاتصاله به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط نحو مررت برجل حمار
اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بان اتبعته المقصود و
لا يقع الا في بداية الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذا
انواع البدل الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون
عين المبدل او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن والثالث اما
ان يكون له بالمبدل تلبس ما او لم يكن فالاول بدل الكل والثاني بدل البعض
والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول
ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان
هذا بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس
من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه
تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل يجوز ان يبدل اي النوعين شئت من الاخر
نحو قوله تع الى صراط مستقيم صراط الله وقوله بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال
النكرة من المعرفة الا ان يكون موصوفة ليتحصل وتصلح تبيينا وايضاحا
وعطف البيان اي اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين
والكشف عن المراد ككشف الصفة نحو جاءني عبد الله ابو زيد فعلم المخاطب انك تريد من

من جملة من يكنى أبا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد أو تقول جاءني زيد أبو عبد الله
إذا كان بالكنية أشهر إذ يعلم المخاطب أنك تريد ممن يسمى بزيد هو الذي يكنى
أبا عبد الله والفرق بين عطف البيان والصفة أن الصفة تدل على الحاصل من معنى
موجود في الموصوف وأنه لا يكون مشتق وأن عطف البيان يدل على المقصود
لو فرده عن متبوعه والصفة لا تدل إذ لو أفرد طويل عن الموصوف في قولك جاءني
رجل طويل ولم يقدر جريه على الرجل لم يدل عليه وإنما يدل على شيء ما من صفته
الطول على الجملة وأن العطف والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لإفادة خصوص
بل هما اسمان كان أحدهما عنوان السامع أعرف من الآخر وأما الصفة والموصوف فهما
اسمان جريا مجرى واحد لإفادة خصوص والفرق بينه وبين البدل أن البدل هو
المقصود بالكلام وورد والأول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان لأن
المعتمد بالحديث هو الأول وورد الثاني لأجل أن يوضح أمره وأن البدل في
حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار أنا ابن التارك
البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع أن يكون
بدلا وإلا لكان التارك داخلا عليه في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كا
لضارب زيد وقد ذكر ذلك حكمه في باب الإضافة والعطف بأحد حروف العطف

تسعة

تسعة الواو للجمع المطلق اعلم أن الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف تشترك
في جمع المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد إلا أنها بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق
فالواو للجمع المطلق وهو الأصل في الحروف العاملة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف
الأخوات فإنها تدل مع الاشتراك على معنى آخر فيكون من أصلا والدليل على أنها تفيد الجمع المطلق
مجيئها في غير ترتيب وتعقيب كثير لا يمكن استقصاؤها في هذا الكتاب وما عن الإثبات فمعنى
من أن الواو تفيد الترتيب فهو افتراء عليها لأنه رفع شأنها وأعلى كعبها في علم العربية
من أن يخفى عليه مثل هذا وأما الفاء وثم فإنهما تفيدان الترتيب إلا أن الفاء توجبه من غير مهلة
وتراخ وثم توجبه مع التراخي ومن ثم لم يجز ضربت زيدا اليوم الجمعة فعمرا بعد شهر وجاء عمرو بعد شهر
وقوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وقوله تعالى وإني لغفار لمن تاب وآمن
وعمل صالحا ثم اهتدى فمن أول فإنه لما أهلكها حكم بأن البأس من فجاءها وثبات
الاهتداء أراد ودوامه وأما حتى فمعنى موضوعة لانتهاء الغايات وقد ذكر في حروف الجر و
لهذا لم يذكره المص ههنا   وأو لأحد الشيئين أو الأشياء أو يجيء على ثلاثة أوجه أحدها
للشك نحو ضربت زيدا أو عمرا وأردت أن تخبر بأنك زيدا أو عمرا على شك جوزت
أن يكون ضربت عمرا فأتيت بأو وقصدت أنك ضربت واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام
نحو أزيد عندك أو عمرو ويدل على أنك تستفهم المخاطب عن أحدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا أو

فقد امرت بضرب احدهما لا بعينه ولم يجز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو تخيير
او لم يكن هناك شيء موجود لشك فيه كما يكون في الشك في الخبر والثالث للاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما لم يكن عاصيا
كما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما انها
لو في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما زيدا او جالس اما الحسن
واما ابن سيرين والجمهور على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي وجماعة
منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العطف عليها واقتصار المصنف حيث لم يذكرها و
جعل حروف العطف تسعة قوله وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام تجيء على ضربين احدهما
ان يكون متصلا فلا يكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى
ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين
فهو متصلة فاذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان يكون معادلة
لهمزة الاستفهام وقرينة لها يكونان جميعا بمعنى اي والفصل بينها وبين او انك مع
ام تعلم وجود احدهما عنده فتطلبه بالتعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا
كان الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيد ان كان عنده او عمرو ان كان عمرو عنده والجواب
مع او لا او نعم والثاني ان يكون منقطعة وتقع في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك
ازيد

ازيد عندك ام عمرو فكانك استفهمت عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السؤال
فاضربت عنه واستانفت سؤالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك عمرو
فام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر فالفرق بينها وبين المتصلة و
اما الثاني فقولك انها لابل ام شاء كانك رايت شبحا من بعيد فظننت ابلا
فاخبرت ابلا على حسب اعتقادك ثم ادركك شك جوزت له ان يكون شاء اخر
فاضربت عن الاخبار واخذت في السؤال عن كونه شاء فقلت ام شاء اي بل اهي شاء
ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير
المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل على ان المجيء صدر
من زيد لا من عمرو ولا يجيء بعد النفي لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي للاضراب
وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا فكانك كنت قاصدا
الاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك غلطك في ذلك فاضربت عنه الى عمرو وقالوا نقيضه
لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه
وقد يقع بل بعد النفي كما يقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن
زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين
احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي

الجى ء لزيد ثم اسند الحركت فاثبت لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني
عمرو ويكون نفى المجى ء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون
الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي الاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
فهي اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون المثبت لا تقول ضربت زيدا
لكن عمرو اهذا في عطف المفرد واما عطف الجملة على الجملة وهي نظيرة بل في جواز
الاستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ والوقف مانع الاستدراك
والاعراب مذكور في المتن   في الاعراب لا اعراب لا صلح وغير الاصلح الكلام
مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر
علما للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغني عنه والمفعول فضلة
يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في النطق
به الى تلك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو
اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو بينهما لكونه
تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب
لكونه من وسط الحنك سلوكا الطريق المتوافقة والتشاكل وبيان ان الفاعل
اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون المفعول واحدا فصاعدا الى التسعة

واختص الاقل من الاثقل والاكثر بالاخف اثبتها جاء لمسح التوازن والتعادل
والملحق بالفاعل خمسة جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدا فرع عليه خلافا
لابن فضال لنا ما روى علي رضي الله عنه انه قال الفاعل رفع وما اشبه به والمفعول
نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضا ان الفعل متقدم
على الاسم في باب الاسناد لما تقدم فيكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية
فيكون الفاعل متقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل ابدا او في الغالب ثاني اثنين لانه
لا يحتاج الى شيء واحد وهو الفعل والمبتدا ابدا او في الغالب ثالث ثلاثة لافتقاره
الى الخبر الى العايد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على الثلث وقد ذكرنا فيما
سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها   والمفعول خمسة انما
سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى اذا قلت ضربت
ضربا كانك قلت اوجدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا مطلقا بخلاف ما
اذا قلت ضربت ضربا زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما و
قعت فيه فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل انما الحق الحال والتميز والمستثنى المنصوب
بالمفعول لمجيئهن فضلة في الكلام مثله ولحال شبه خاص بالظروف لكونها
مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف

بجر الاسم للمضاف اليه بالاضافة المعنوية وانما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم على
احدنا وبليني وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق
واعراب الفعل غير حقيقي اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة فقد ذكرنا
فيما سبق ان حق الاعراب للاسم في الاصل لانه وضع الاعراب على ان تميز بين المعاني
المختلفة ومحل توارد المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف
تدل صيغها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير
اصيل وانما هو بسبب المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب   وقد يقال
الاعراب صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الآخر
باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا انه كناية عن اسم
مرفوع ولهذا يسمى ضمير المرفوع وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني
الا انه كناية عن اسم منصوب ولما كانت هذه الاسماء تنوب مناب الاسماء
ومست الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب ومجرور
ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناءها صيغ لكل واحد من هذه الاحوال صيغة ليكونوا
لم يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز بين هذه وكان اختلاف
الصيغة فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب لا انها لما لم يوجد فيها
اختلاف

والا دبر الاخ
لا تلقوا السلم بايديكم

اختلاف الصيغة فيها للدلالة اختلاف الآخر باختلاف العوامل لم يحكم بانها معربة فقيل
انه اعراب غير صريح   وهو على ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء
فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء بنفسه
قلنا عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما
ذكرتم ثم ان ضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون با
رزا وهو ما يلفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا ومستكن وهو ما نوى فيه نحو زيد ضرب
اذ ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة
افعال وهي افعل وافعل ونفعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون الغائب
المؤنث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ما استكن فيها من انا ونحن وانت او غير
لازم وهو ما يسند اليه الفعل تارة والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد الغائب
نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز من الضمائر
نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات نحو زيد ضارب لانك
تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا جرى على غير ما هو له نحو هند
زيد ضاربته هي والصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند فابرزت ضميرها وذلك
لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربته الخطاط لرتبة الصفات عن رتبة

الافعال واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من خواص
المرفوع لانه بعض الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما
لا يضمران بل يحذفان لجيئهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى
المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا او منصوبا نحو
اياك اكرمت ولا يجوز له البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع
والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما
ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا او ان يصدر به الكلام نحو زيد فعل كذا وزيدا اكرمت
بخلاف المجرور   وعدد الفاظ المنفصلة والمتصلة تسعة واربعون لفظا انا
موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى
نحو انه وقد تلحق الالف حال الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا
سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة
والنساء والخلفة والمخاض وكذا قيل للتثنية نحن وانما لم يثنى ولا يجمع على
مفرد
جمع
مفرد جمع
لفظه لان المتكلم لا يعترن اليه متكلم اخر وانما يعترن اليه غايب ومخاطب الا ترى
انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا او انت
وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول انا وانا فعلنا ولهذا استونف للتثنية لفظ

يدل

تدل على الاثنين فما فوقه وبني على الضم لانه ينبئ عن معنيين نحو ومثله قط وقبل
واما انت فهو ضمير الخطاب والاسم باتفاق منهم انا والتاء للخطاب ولا محل
لها من الاعراب فلانها في ضربت وانما ادخلوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انت
ثم يقولوا انت وانت ولم يقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا الاول مراتب الكلام
وهو المتكلم وحركوا فيه النون اظهارا للجوهر اذ لو سكنت لكان غنة في الخيشوم واذا
حركت واثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا مثل
هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو حيف الفساد وانما اختص الفتحة
بالمذكر والكسرة بالمؤنث تعذيبا لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من
من الكسر لخفته ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغايب هما وهم وقيل
التباس انتا وانتوا الا ان علم التثنية وهو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم
لسعوا ان لم يجيا الا له كيف انتا
عدلوا عن التباس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انا
ولانهم لو قالوا انتا انتوا لزمهم ان يقولوا هو هوا هو وا وليس فكان يفضي الى
اجتماع المثلين في اخر غير المتمكن فلم يقولوا بل بالميم نوابدلوا من الواو في هوا ميما
لان الميم من مخرج الواو وهي اجلد على ذلك التزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع
انتم والاصل انتموا بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها

ونحو تموه وانما حذف الواو تخفيفا حيث امن الالتباس ولم يحذف الف التثنية لالتباس
التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف به اولى وانما ضم ما
قبل الميم في هما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من
جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية في المظهر من جنسها
مضطربة فيه نحو زيدان فجعلوا ههنا حركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها واشتركوا
بين المذكر والمؤنث في التثنية ولم يشتركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع
المؤنث هن وانتن ولم يجمعوا المؤنث بالالف والتاء ايضا على اللغة التي هي الاصل
والفرع اعني المظهر والمضمر وحققوا النون لانها علم الجمع في ضربنا وضربن وشددت
لان الاصل هم وانتم فقلبت الميم نونا وادغم واما المنفصل المنصوب فهو
ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجع
اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل
انها مجرورة المحل بالاضافة اي ايا اليها لانه اسم مبهم فلخص امره بالاضافة واستدل
بما حكاه عن العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياء الشواب حيث اضاف
ايا الى الاسم المظهر واما الضماير المتصل فما كان مرفوعا منها فهو التاء في ضربت
وهو مضموم للمتكلم ومفتوح للمخاطب المذكر ومكسور للمخاطب المؤنث وقد استوى

المتكلم

للمتكلم باقوى الحركات وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث لما ذكرنا
في التفصيل وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا ونحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما
وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو
زيد ضرب اي هو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل تدل واما في التثنية و
الجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن ولم يزيدوا الميم فرقا بين المتكلم والبارز
اذ لو قولك ضربا تثنية للمتكلم في زيد ضرب وضربتا للبارز في ضربت ولم يسووا
بين المذكر والمؤنث اذ امكنهم الفرق ههنا باقحام التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك
لانه قد دخلت هنالك التاء التي للخطاب فزيادته مرة ثانية يفضي الى اجتماع التائين
وهو مستبشع جدا وقالوا في جمع المؤنث ضربن بنون واحدة بخلاف ضربتن لان احدى
النونين هنالك بدل من الميم في الواحد ولا ميم ههنا فيبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة
بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغائب مستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير
الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل
وانا افعل ونحن نفعل ويتميز هذه الاحوال بالحروف الزوايد التي اعتقبت في صدره وتقول
في الغائبين والغائبين يضربان ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا لان المضارع
لما كان مواخيا عوضوا عن حركة الاعرابية النون وتقول في الغائبتين تضربان ولم

بلحقوا في آخره التاء لان التاء في اوله يغني عن ذلك وفي الجمع يضربن قالوا في الماضي
ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولا تزيد في اليم لما ذكرنا من
الوفاق بين البارز والمستكن فتقول في المؤنث المخاطب تضربين فتلحق الياء
بآخره للضمير المؤنث لان التاء في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا
هو بالياء لانها علم للمؤنث ايضا في هذي وتقول في تثنية تضربان ولم يوقع بينهما
وبين المذكر كما لا يوقع في الماضي ضربت فتقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في
الغائب سواء وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان حرف المضارع في اوله تغني عن ابرازه ويومي
ويومي الالتباس في حكم الامر حكم المضارع المخاطب لا في اتصال نون الاعراب لانه
مبني او مجزوم وهذه النون يسقط في الجزم واما متصل المنصوب فهو الكاف في اكرم
منك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم
الآن ياء المتكلم في المنصوب له نون عي اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير
منصوب يعمد بنون قبلها نحو ضربني ويسمى صيانة للفعل من اخي الجر اعني الكسرة
فلا يكون في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعل ان واخواتها في ذلك
فقيل انني وكذا اخواتها واجاز واحد فيها للتخفيف مع كثرة الاستعمال عما عدا
ليت نحو اني وكأني ولكني ولعلي ولا يجاز ليتي الا في ضرورة الشعر واما اذا كان ضمير

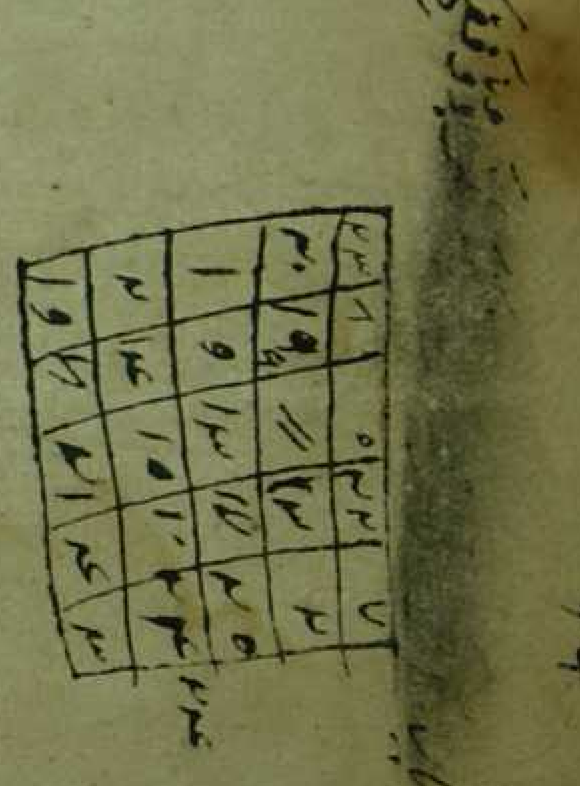
مجرور

مجرور فلا يعمد نحو غلامي وبي وبالان الاسم والحرف لم يجب صونهما عن الكسرة الا في
من وعن وقد وقط لانها لما كانت مبنية على السكون عند الجامع معها سكونها وتعاديا من
ان يزيله الكسرة ونا للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع و
في المنصوب باقيا على حاله انما اسكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة
من النحو زمن توالي اربع حركات فيما هو في كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا
فلم تقلب الواو والياء لسكونهما ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا و
عانا ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال و
ان اتصل بالفعل لفظا وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان اضمار الجار
من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار ينزل من المجرور منزلة الجزء
من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي رب
مهمه مسود الجوانب خالي الطرق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها
منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة اضمرت لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قح
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع اي فرب امرأة مثلك وسياق الكلام يدل على
ذلك ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يؤنثه فالهيتها اي اشغلتها وقوله
عن ذي تمائم يعني صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي العادة هو الحول الذي اتى عليه الحول



وبعد بل نحو قطعه بل بلدذی صعد واجباب ای بل رب بلد و هی ههنا بمعنی المفازة
والاجباب جمع جب و هو ضد الصعود **قوله** ومن ذلك کان فی قولهم الناس
مجزیون باعمالهم ذکر سیبویه فی اعراب هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها
ان یقال ان خیرا فخیر بنصب الاول ورفع الثانی علی معنی ان کان عمله خیرا فجزاؤه
خیر باضمار کان مع اسمها لدلالة حرف الشرط علیها وحذف المبتدا من الثانی لدلالة
حرف الجزاء علیه لاقتضائها فی الاغلب جملة اسمیة والثانی ان ترفعهما معا
علی ان الاول اسم کان المضمرة فالخبر محذوف والثانی خبر مبتدا محذوف والتقدیر
ان کان فی عمله خیر فجزاؤه خیر وهذا الوجه دون الاول لغلبة حذف خبر کان والثالث
ان تنصبهما جمیعا کان خیرا فخیرا علی الاول علی ماذکرنا فی الوجه الاول والثانی علی انه
مفعول به والتقدیر ان کان عمله خیرا فهو یجزی خیرا والرابع ان یرفع الاول علی
ماذکرنا فی الوجه الثانی وتنصب الثانی علی ما فی الوجه الثالث ح‍‍د
وهذه السماعیة لا تضمر الا مع شیء اخر قبله العامل السماعی اذا اضمر فلا بد من قرینة
فی اللفظ تدل علیه مثل ما ذکرنا فی اضمار ان من الفاء التی تدل علیه وفی اضمار الجازم
من الاشیاء الخمسة وفی اضمار رب من الحروف التی تدل علیها وفی اضمار کان من
حروف الشرط وقد حکم علی قولهم الله لافعلن بالشذوذ اذ لا شیء فی اللفظ یدل

علیه



علیه والقیاسیة لا تضمر الا بدلیل لما علیه اعلم ان الفعل یضمر و یترک معموله
معموله بحاله وذلك حیث کان علیه دلیل من الحال او المقال فالاول نحو قولك و
قد رایت من یتهیا للسفر مکة ای یرید مکة فالقرینة الحال تدل علی ذلك وهکذا
اذا سمعت المستهلین قد کبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا وقوله للمتهیی
وللمستهلین معناه لاجل المتهیی وفی حقه لا ان یکون المتهیی المخاطب ولهذا کان
المضمر یرید وابصروا علی الغیبة دون ترید وابصرتم واما الثانی فنحو قوله تعالی بل ملة ابرا-
هیم حنیفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الکلام علیه وهو
قوله تعالی کونوا هودا او نصاری لانك لما ضربت عن قولهم کونوا هودا او نصاری
ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك ترید نتبع ومنه قولك لمن یقول لك
من فعل زید باضمار فعل ای فعل زید و رفعه بالفاعلیة اولی من رفعه بالابتداء
وذلك لان جواب من فعل فعل زید لا زید فعل لمطابقة الجواب السوال کما ان جواب
من ضربت زیدا باضمار ضربت زیدا لا زید بالرفع وقریب من هذه الاضمار
علی شریطة التفسیر الاضمار علی شریطة التفسیر من قبیل القسم الثانی وهو
ما یکون الدلیل علیه من الالفاظ الا ان الدلیل علی اضمار الفعل فی قوله تعالی بل ملة
ابراهیم متقدم علیه وهو قوله کونوا هودا وفیما یضمر علی شریطة التفسیر متاخر

عنه وهذا معنى قوله الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا

بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد

خرج فارتفاع زيد بمضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر استغناء

بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم

الا نادرا وهذا حكم الادوات الواقع نحو ان واذ وهلا والا ونحو ذلك مما فيه

من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل

يفسره الظاهر والمعنى ضربت عبد الله ضربته لان انتصابه بالفعل الموخر

عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما

ان يكون من لفظ المظهر نحو ما مر وفعلا في معناه نحو زيدا مررت به اي جزته ولا يصح

اضمار مررت لانه لا ينصب او ما هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه

اي اهنت زيدا ضربت غلامه لان اهانة المولى من

لوازم ضرب الغلام وهذا باب للاطناب فيه

مجال لكنه يقتضي الملال فاقتصرت

على هذا القدر فليس المرء

نحمد الله تعالى على اتمامه وبالنبي الكريم نصلي ونسلم

في الثقاف تم

سنه ١٠٧٠